جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن
دراسة تطبيقية (1976-2013)

إعداد الطالبة:
نبال يوسف بني عيسى

إشراف
الاستاذ الدكتور بشير أحمد فرج العبد الرزاق

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في كلية إدارة الأعمال قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة 2014

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة نبال يوسف بني عيسى الموسومة بـــ:

اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن – دراسه تطبيقيه (١٩٧٦- ٢٠١٣)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد.**

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. بشير عبدالرزاق الزعبي		٢٠١٤/٨/١٣	مشرفاً ورئيسا
أ.د. سعود موسى الطيب		٢٠١٤/٨/١٣	عضواً
د. خالد علي المجالي		٢٠١٤/٨/١٣	عضواً
د. غازي ابراهيم العساف		٢٠١٤/٨/١٣	عضواً

عميد الدراسات العلـــيا
K. Banan
د. علي الضـــــــمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٩٩-٠٣/٢٣٧٢٣٨٠
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾

سورة المجادلة آية (11)

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه سبحانك ربي أعطيت فأفضت فلا حصر لنعمك، ولا حدود لفضلك وصلى الله وسلم على أشرف عبادك وأكمل خلقك خاتم المرسلين ومعلّم المعلمين نبينا محمد بن عبدالله خير من علم وأفضل من نصح.

إلى أول من علمني حرفًا ... إلى أول من غمرني عطفًا ... إلى أغلى مَن في الوجود ... والدتي الحبيبة.

إلى مَثلي الأعلى ... إلى كلّ قطرة عرق ترقرقت على جبينه بوقار ... إلى مَن أحمل اسمه بكلّ افتخار ... أبي الحبيب.

إلى مَن زرع بذرة مواصلة دراستي في نفسي... إلى مَن فاضت روحه إلى باريها قبل أنْ يرى ثمرة زرعه هذا ... أخي محمد –رحمه الله–.

إلى سندي ورفيقة دربي ... أختي أماني.

إلى رفاق دربي وشموع يومي وأمسي وغدي ... إخوتي.

إلى النفوس البريئة والقلوب الرقيقة ...أبناء أختي.

إلى مَن شاركوني أجمل اللحظات وكانوا لي سندًا وعونًا... صديقاتي العزيزات.

أهديكم رسالتي.

نبال بني عيسى

الشكر والتقدير

الشكر لله –سبحانه وتعالى– أولًا وآخرًا بأنّه أنعم عليَّ بإتمام هذه الرسالة، ثم أتوجّه بالشكر والعرفان إلى مَن ساهم وكان لي المرشد والموجّه إلى مَن أبدى الاهتمام الكبير والدعم العلمي الجزيل خلال إعداد هذه الدراسة ... الأستاذ الدكتور بشير أحمد فرج العبدالرزاق الزعبي.

كما أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور سعود الطيب والدكتور خالد المجالي والدكتور غازي العسّاف على ما بذلوه من جهد في مراجعة هذه الدراسة ليقدّموا لي الملاحظات البناءة والمفيدة التي ستفيد منها هذه الدراسة وتثريها.

كما ويسرني أنْ أتقدّم بالشكر الجزيل لأساتذة الاقتصاد: قسم اقتصاديات المال والأعمال في جامعة مؤتة، وأخصّ بالذّكر الدكتور حسن العمر والدكتور راضي العضايلة لما بذلاه من جهد تعليمي.

كما أتوجّه بالشكر والتقدير لكلّ مَن ساعد في إتمام هذه الدراسة، وأخص بالذكر الأستاذة ربا المدادحة والأستاذة بشرى الصرايرة والأستاذ حذيفة القرالة والاستاذ قصي الضلاعين.

والشكر الجزيل لمديرتي الفاضلة الأستاذة سميرة لافي والإخوة في البنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة.

والشكر الجزيل إلى جميع الأصدقاء الذين قدّموا لي الدعم، وإن كان المجال لا يسمح بذكر أسمائهم، فلهم في قلبي التقدير والعرفان والاحترام.

نبال بني عيسى

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قايمة الملاحق

الملخص

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن

دراسة تطبيقية (1976-2013)

نبال يوسف بني عيسى

جامعة مؤتة، 2014

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، حيث مثّل النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1976-2013)، إضافةً إلى دراسة كلّ من أثر انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية والانفتاح الاقتصادي الأردني على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ولتحقيق هذه الأهداف تمّ استخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي فترة الدراسة، وتمّ تطبيق نموذج التكامل المشترك ومنهجية تصحيح الخطأ في الدراسة، وتضمّنت الدراسة نموذجين، يوضح النموذج الأول العلاقة بين متغيّرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والصادرات والانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية، ويبيّن النموذج الثاني العلاقة بين متغيّرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستثناء صافي الصادرات، والانفتاح الاقتصادي، وانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية والصادرات.

وأظهرت النتائج فيما يخصّ النموذج الأول بأن الصادرات ستؤدي لارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الاقتصادية وكل من درجة الانفتاح الاقتصادي، وانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية (WTO) تؤثر إيجابًا في الناتج المحلي الإجمالي.

أمّا فيما يخصّ النموذج الثاني فأظهرت النتائج وجود أثر غير مباشر للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بالنسبة لدرجة الانفتاح الاقتصادي، وانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية (WTO).

وقدمت الدراسة عدة توصيات، منها:

العمل على تهيئة البيئة الملائمة لتشجيع الصادرات الأردنية، عن طريق توسيع نطاق الصناعات المرتبطة بالمواد الأولية وتصديرها كمنتجات مصنعة، أيْ العمل على إقامة صناعات متكاملة.

العمل على جعل السلع المنتجة محليًّا قادرة على المنافسة في الأسواق العربية والعالمية، بحيث تكون مواكبة لتطورات التقنية رفيعة المستوى، وهذا يجعلها بحاجة لرؤوس أموال ومهارات عالية، مما يدفع الحكومة إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية.

Abstract

The impact of export on the economic growth in Jordan
An empirical study (1976-2013)

Nebal baniessa
Mu’tah University,2014

This study aims to investigate the impact of exports on economic growth, which represented by real gross domestic product (RGDP) during the period (1976-2013), in addition to study the impact of joining the World Trade Organization (WTO) and the economic openness on economic growth during the study period. In order to achieve those goals time series data was employed when co-integration and vector error correction methodologies are implemented, the study has two models, the first one demonstrates the relationship between the RGDP, exports, economic openness, and joining the WTO, the second one explains the relationship between the RGDP without net exports, exports, economic openness, and joining the WTO.

The results shows, in regarding to model one, that the exports will lead to increase the RGDP, and this indicates to the acceptance of the economic hypothesis and the positive effect of the degree of economic openness and joining the WTO.

Regarding the second model, the results shows that the exports have an indirect effect on RGDP, and the same effect of economic openness degree and joining the WTO on RGDP.

The study came out with recommendations such as:

- providing a suitable environment encourages Jordanian exports, by expanding the scale of row material related industries, and export it as a full manufactured products which means to create a cointegrated industries.
- supporting the locally produced goods to be competitive in both Arab and worldwide markets, so as to be up to date with high level technology, and this makes it in need of capital and high skills which promote government to encourage local and foreign investments.

الفصل الأول

خلفيّة الدراسة وأهميّتها

1.1 المقدمة

يُعدّ النمو الاقتصادي منذ القدم هدفًا تسعى الشعوب والأمم جميعها بمختلف ثقافاتها وإيديولوجياتها للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها رفع المستوى المعيشي للفرد والمجتمع كليهما. ولتحديد العوامل المؤثّرة في النمو الاقتصادي ومعرفتها، جاءت النظرية الاقتصادية لدراسة العديد من النماذج الاقتصادية وتحليلها على المستوى النظري والتطبيقي للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتّجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

اهتمّ العديد من الاقتصاديين بالصادرات وعدّوها وسيلة محرّكة للنمو والتنمية الاقتصادية، وقد بدأ منذ العقد الأخير من القرن العشرين التفكير الاقتصادي بتبنّي استراتيجية التصنيع والتوجّه نحو الخارج بالنسبة إلى الدول النامية من خلال تنمية الصادرات لسد العجز الذي تعانيه موازين المدفوعات فيها، وتوفير الاحتياجات من العملات الأجنبية وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الأوليّة. وقد أخذت المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومية كافةً بالترويج لهذه الاستراتيجية، ومنها اليونيد والبنك الدولي.

تتميّز التجارة الخارجيّة في اقتصاديات الدول النامية بعدم التنوع في الإنتاج السلعي (الصادرات)، والتنوّع الشديد في الطلب على السلع والخدمات و(المستوردات)، ويتّضح ذلك من خلال النظر إلى ما تملكه هذه الدول من وفرة في عناصر الإنتاج، مما يجعل صادراتها تتّصف بالمواد الأوّليّة التي تشكّل نسبة كبيرة جدًا من إيرادات التصدير فيها. فالتركيز على تصدير المنتجات من السلع الأوّليّة يعني بشكل واضح انخفاض القيمة المضافة إلى هذه المنتجات وتذبذب إيرادات الصادرات الناجم عن تقلّب أسعار هذه المنتجات.

إنَّ هذه الدراسة محددة بدراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي: حالة الأردن خلال الفترة (1976–2013)، وتمّ تقسيمها إلى أربعة فصول، فقد تناول الفصل الأول خلفية الدراسة ومشكلتها، وأهميتها، وأهدافها وفرضياتها ومنهجها. أمّا

الفصل الثاني فقد تناول الإطار النظري والدراسات السابقة التي تتعلّق بأثر الصادرات على النمو الاقتصادي، بينما يتناول الفصل الثالث تطوّر الصادرات والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، ويعرض الفصل الرابع الجانب القياسي وعرض النتائج التي توصّلت إليها الدراسة ومناقشتها واقتراح بعض التوصيات.

2.1 مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد الأردني من اختلالات اقتصادية عديدة ناتجة عن نقص الموارد المالية، مما عمل على تدني القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية، وأدّى إلى انخفاض حجم الصادرات الأردنية من جهة، ومن جهة أخرى إلى تحويل قسم كبير من الإنفاق العام والخاص نحو المستوردات من السلع. مم أدّى إلى وجود عجز مزمن ومستمر في الميزان التجاري. لذلك يجب إبداء اهتمام كبير بالسوق التجاري الخارجي؛ لتسويق البضائع والخدمات المحلية (الصادرات)، فإلى أيّ مدى تسهم الصادرات في النمو الاقتصادي الأردني؟

من هنا تأتي هذه الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات. ويمكن الإجابة عن السؤال التالي:

ما أثر كلّ من الصادرات، والانفتاح الاقتصادي، وانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالميه (WTO) على النمو الاقتصادي.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1-بيان أثر الصادرات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1976 -2013).

2-بيان أثر انضمام الاردن لمنظمة التجارة العالمية على النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1976-2013).

3-بيان أثر الانفتاح الاقتصادي الأردني على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1976-2013).

4.1 أهمية الدراسة:

في هذه الدراسة تم دراسة أثر نمو الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، باستخدام تحليل السلاسل الزمنية للفترة (1976–2013) لأن الصادرات إحدى الحلول الاقتصادية المستخدمة لمواجهة التحديات الاقتصادية في الأردن من العجز المستمر في الميزان التجاري وعبء المديونية والاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات، لما توفره الصادرات من العملات الصعبة اللازمة لزيادة حجم الاستثمار من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة معرفة دور نمو الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن.

5.1 فرضيّات الدراسة:

تؤثّر الصادرات على النمو الاقتصادي، وللتأكّد من ذلك سيتمّ اختبار الفرضيّات التالية:

الفرضية الرئيسية: **هناك أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976–2013).**

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والنمو الاقتصادي ممثَّلًا في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1976– 2013).
2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الانفتاح الاقتصادي، والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976– 2013).
3- هنالك علاقة ذات دلاله إحصائية بين انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية (WTO) والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976–2013).

6.1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في تحليل بيانات الدراسة وتطورها على الأسلوب الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي في تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي خلال الفترة

(1976–2013). وتمّ استخدام أسلوب السلاسل الزمنية في تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي وفقًا لما يلي:

1–اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، لاختبار سكون السلاسل الزمنيّة في الدراسة.

ونستخدم اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test)؛ لمعرفة ما مدى سكون السلاسل الزمنية وتجنّب النتائج المزيّفة نتيجة لعدم سكونها، من خلال استعمال اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF).

2–اختبار جرينجر للسببيّة (Granger causality) الذي يسمح لنا بتحديد اتّجاه العلاقة السببيّة بين المتغيرات.

3–اختبار أداة تحليل مكوّنات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل.

7.1 مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات هي البيانات الأوليّة المتمثّلة بالدراسات النظريّة السابقة والكتب والأبحاث المتعلّقة بموضوع الدراسة، وذلك لوضع الإطار النظري للدراسة.

أمّا البيانات الثانوية فقد تمّ جمع العديد منها للفترة (1976 – 2013) من مصادر رسميّة مختلفة منها: دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمّن هذا الفصل نظريّات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية وعلاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، كما يحتوي على الدراسات السابقة التي لها علاقة بالنمو الاقتصادي وتأثير الصادرات عليها.

1.2 المقدمة:

سعى الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض وحتى الآن للحصول على الغذاء، وهو أول ما اتّجه إليه تفكيره، من هنا كان الغرض الرئيسي للنشاط التجاري تسهيل المبادلة بين المنتج والمستهلك. وقد مرّت العلاقات التجارية بمراحل تاريخية مختلفة، شهدت خلالها فترات كان حجم التجارة الخارجية في تطوّر مستمر، في حين شهدت فترات أخرى ضعفًا أو انعدام التبادل التجاري، واعتمد ذلك على فترات السلم والحرب. وإنّ التجارة والنقل هما العاملان الرئيسيان اللذان يتمّ بمقتضاهما التوازن بين العرض والطلب في السلع المختلفة في إنحاء العالم كله.

تُعدّ التجارة الخارجية نشاطًا اقتصاديًّا يرتبط مباشرة بفائض الإنتاج ورغبة الإفراد في الاستهلاك، لذلك فإنها ترتبط إلى حدّ كبير بالعوامل المؤثرة في الإنتاج وفي الاستهلاك والنقل. وهذا ما يجعلها مرتبطة بالعوامل الجغرافية ارتباطًا كبيرًا أساسها وجود فروق طبيعية وبشريّة واضحة بين مناطق العالم المختلفة، ومن شأنها أنْ تجعل كل منطقة بحاجة إلى المناطق الأخرى في تصريف فائض إنتاجها، وفي استيراد ما لا تستطيع أن تنتجه بكميات كافية أو بأنواع مناسبة أو بأسعار ملائمة. (بركات، 2010)

وتُعدّ التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية الهامة في أيّ مجتمع من المجتمعات سواء أكان متقدمًا أم ناميًا، وتربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، كما أنّها تُعدّ مؤشّرًا حيويًّا وهامًا لإنتاجية أيّ مجتمع. كما تترك التجارة الخارجية أثرًا على الأفراد والمؤسسات، فمثلًا تُعدّ زيادة حجم الطاقة الإنتاجية المرتبطة بتمتّع الدولة بمثابة مؤشر على زيادة حجم الصادرات، وبالمقابل فإنّ انخفاض الطاقة الإنتاجية

سيؤدي إلى ازدياد حجم الواردات لعدم تمكّن المجتمع من إنتاج الكميّة الكافية من السلع التي يحتاجها. (الحلاق، 1997)

2.2 نظريات النمو الاقتصادي ونماذجه:

اهتمّتْ النظريّات الاقتصاديّة بموضوع النمو من خلال مصادر النمو الاقتصادي، وكيفية تمكين الدول المختلفة من التخلص من الفقر والسير نحو التقدم والرقي، وفيما يلي نذكر بعض النظريات:

2.1.2 النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

إن الحجّة الاقتصاديّة الأساسية التي تستند إليها النظريّة الاقتصاديّة الكلاسيكيّة الجديدة لتبرير أهمية التفاوت في توزيع الدخل ترجع إلى أنّ ارتفاع مستويات الدخل الشخصي، وأرباح المؤسسات الخاصة تُعدّ من الشروط الضرورية لزيادة معدلات الادّخار، التي تعتبر بدورها من متطلبات الاستثمار، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الآلية المشار إليها في الفصل السابق، ولا سيّما نموذج هارولد–دومار. (الأمين، 2000)

أبدى الكلاسيكيون اهتمامًا بالغًا بنشاط التجارة الخارجية، ولكن ليس بالأسلوب الذي رآه التجاريون حيث أنّ آدم سميث Smith اعتبر أنّ التجارة الخارجية المحدد الأول للنمو الاقتصادي. (Smith,1976)

والعديد من المفكرين والباحثين وصنّاع القرار اهتمّوا بالمنطلقات الفكريّة للنظريّة الكلاسيكيّة، وأهم ما جاء في هذه النظرية ما يلي:

1- **نموذج هارود – دومار (Harrod – Domar Model)**: هذا النموذج ركّز على أهميّة دور الادّخار في زيادة الاستثمار. ويجب على كلّ بلد أن يدّخر نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويًّا لغرض استبدال رأس المال الثابت، أيْ الاهتلاك السنوي لقيمة المكائن والمعدات والأبنية والطرق والجسور وغيرها، وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج القومي. ولتحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي)، لا بدّ

من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك. وتمثّل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى بمخزون رأس المال (Capital Stock). (الأمين، 2000)

2- **نظرية آدم سميث Adam Smith:** يرى سميث بأنّ هناك يدًا خفيةً تقود الفرد لأن يسعى لتعظيم ثروته من خلال آلية السوق، كما طرح سميث فكرة تعدّ منطلقًا أساسيًّا في نظرية النمو الاقتصادي، وهي تقسيم العمل الذي يؤدي إلى نتائج باهرة لإنتاجية العمل، وأولى أهمية كبرى إلى تراكم رأس المال. وأنّ النمو الاقتصادي يرتبط بمدى جاذبية المناخ الاستثماري ومدى حريّة التجارة والعمل والمنافسة. ويرى أيضًا بأنّ النمو الاقتصادي يتقدّم بشكل ثابت ومستمر، لأنّ تحقيق النتائج الإيجابية على مستوى مجموعات الأفراد الذين يشتغلون كلّ في مجال إنتاجي ما، وبالتالي هي نتيجة إيجابية للاقتصاد كله. (البياتي، 2008)

3- **مساهمة والت روستو Walt Rostow:** نظرية روستو من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينيات. واستنادًا إلى هذه النظرية، التي اشتهرت في الأوساط الأكاديمية بعد نشر روستو كتابه المشهور "مراحل النمو الاقتصادي" في سنة 1960، يمكن وصف التحول من التخلف إلى التطوّر على أساس سلسلة من المراحل يفترض أنْ تمرّ فيها البلدان جميعها. ويعتقد روستو بأنّ نظرية مراحل النمو الاقتصادي، التي تستند على تجربة البلدان المتقدمة يمكن أنْ تكون دليلًا للتعرف على مستويات التنمية بالنسبة لبلدان العالم الثالث؛ لأنّ كلّ مرحلة من هذه المراحل تتّسم بخصائص معيّنة تعكس مدى الانجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة التقدم في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية. (الأمين، 2000)

4- **نظريّة دافيد ريكاردو David Ricardo:** ركّز ريكاردو على أنّ الزيادة السكانية يمكن أنْ تحدث حاجزًا أمام تزايد معدلات النمو الاقتصادي إذا ما استمر نمو السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي، وأنّ المجموعات الاقتصادية تتشكّل من ثلاث مجموعات (مجموعة الرأسماليين، ومجوعة العمال، ومجموعة أصحاب الأراضي)، كما يفترض أنّ فئتي العمال وأصحاب الأراضي

يستهلكون دخلهم كله ولا يوجد هناك فرصة لادّخاره. وينتج عنه تحفيز الرأسماليين على ادّخار جزء من دخلهم، فيحاول الرأسماليون توسيع الإنتاج عن طريق استخدام الأرصدة الاستثمارية، بالرفع من الطاقة الإنتاجية بزيادة عدد العمال وشراء معدات إنتاجية جديدة وهو الأمر الذي يكون له أثر إيجابي على الأجور الحقيقية على الأقل في المدى القصير، فينجم عن ذلك تحسين الظروف المعيشية وزيادة حجم القوة العاملة، مما يؤدي إلى خفض مستويات الأجور مرة أخرى. كما يرى بأن استمرار تزايد السكان يزيد من حاجاتهم إلى الغذاء، وزيادة المساحات المزروعة من الأراضي في محاولة لتغطية هذا الطلب الزائد على المنتجات الغذائية، ومن الممكن أيضًا أن لا تكون هناك أرض خصبة قادرة على تلبية متطلبات السكان من المنتجات الفلاحية، وبالتالي يتم اللجوء إلى أراضٍ أقل خصوبة وإنتاجية، وعندئذ تصبح إنتاجية العمل ورأس المال لا تكفي لتغطية نفقات أجور العمال، فينعدم الحافز لتراكم رأس المال، ويسود الاقتصاد حالة من الركود. (عجمية ولبيتي، 2004)

3.2 مفهوم التجارة الخارجية:

التجارة: هي تصدير واستيراد وكلاهما يؤلف كفتي الميزان التجاري، ويكون الميزان عادة متوازن أو غير متوازن، فإذا غلبت كفة الصادرات فهذا يعني أنّ الدولة تصدّر أكثر مما تستورد ما يعني أنّها كثيرة الموارد مقارنة بعدد سكانها وتستغل مواردها بطريقة مثلى، وأنّ مواردها تفوق حاجة سكانها، وأنّها تتمتع باستثمار علمي باتجاه الاستثمار الجيد للموارد. وهذا كلّه يؤثر في قرارات سياسية باتجاه تنمية ناجحة (بركات، 2010).

والتجارة الخارجية: هي علاقات دولية اقتصادية في مجال الاستيراد والتصدير وهذه العلاقات ترتبط أساسًا بطبيعة العلاقات السياسية بين تلك الدول، فإذا كانت العلاقات إيجابية والمواقف سليمة ترضي الطرفين فالتجارة قائمة. وأمّا إذا كانت هنالك خلافات ومواقف سياسية سلبية من طرف ما تجاه طرف آخر فإنّ العلاقات السياسية تكون منقطعة، مما يؤدي إلى انقطاع في العلاقات التجارية. (بركات، 2010)

وقد ارتكزت التجارة الخارجية خلال تاريخها على الأسس الطبيعية للتوزيع غير المنتظم للثروات الطبيعية، ومن هنا برز الدور الجغرافي المميز والأقدر على مناقشة الواقع الذي تمارس في ظله التجارة الخارجية، القائم أساسًا على تفهّم اختلاف البيئات والشعوب في عمليات الإنتاج والاستهلاك والنقل واختلاف السكان في درجة تطورهم ونموهم الاقتصادي والتكنولوجي، والوصول إلى مرحلة المصالح الاقتصادية القائمة على التبادل التجاري لمصلحة جميع الأطراف.

إنّ الوسيلة الفعالة لتحقيق القَدْر الأكبر من الثروة للأمة هي التجارة الخارجية، كما دعا التجاريون إلى تسخير كلّ النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، كما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة، من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة، وطالبوا أيضًا بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بحيث تجلب التجارة أكبر قَدْر من المغانم للدولة، وتحدّ من الأضرار أو الخسائر التي تنجم عن هذه التجارة. (سعيدي، 2002)

4.2 أهمية التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية تحتل موقعا مهمًّا في القطاعات الحيوية المهمة في اقتصاد أيّ مجتمع من المجتمعات سواء أكان متقدمًا أم ناميًا، وأنّ التجارة الخارجية تعكس واقع وطبيعة الأوضاع والظروف الاقتصادية العامة والسائدة في أيّ دولة، وهي مؤشر هام وحيوي لإنتاجيته ودرجة نموه، وأهمية التجارة الخارجية كبيرة تعتمد في قدرتها على الاستيراد للسلع غير المتوافرة محليّا، وإنّ هذه القدرة تعتمد على ما يصدّر من السلع إلى الأسواق الخارجية للحصول على العملات الأجنبية، التي بوساطتها تستطيع أيّ دولة تسديد مشترياتها من السلع التي تحتاجها، وتعتمد الصادرات بدورها على مقداري الإنتاج المحلي، والاستهلاك لسدّ حاجة السكان محليًا. (الرازي، 1975)

وتتزايد أهمية التجارة الدولية لتحتل مكانًا مرموقًا في العلاقات الدولية في عصرنا الحاضر، ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين، والذي تشير دلائله إلى أنّه سيكون مبنيًّا على الاقتصاد. وأن العلاقات السياسية الدولية قد تبدلت إثر انهيار

الاتحاد السوفيتي وظهور الأحادية القطبية وتحولت السيطرة في العلاقات الدولية إلى جانب التجارة الخارجية، وقد تميز عصرنا الحاضر بظهور فكرة التكامل الاقتصادي، وقيام التكتلات الاقتصادية التي تسعى نحو تحرير حركة التجارة وانسياب السلع، وأدوات الإنتاج عبر الحدود السياسية للدول المشكلة لهذه الكتل. (البحري، 1991)

كما تختلف الأهمية النسبية للتجارة الخارجية من بلد لآخر، ففي الوقت الذي تنظر فيه بعض الأقطار إليها على أنها مسألة حيوية، نجد أخرى تقل لديها أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لاقتصادها القومي، ولعلّ من أسباب اختلاف الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بين الأقطار، فالبعض منها بحكم ضعف مواردها القومية، أصبحت لا تستطيع أنْ تنتج كلّ ما تحتاجه من سلع أو خدمات. من هنا اضطرت هذه الدول إلى الاعتماد على غيرها. ويرجع الاختلاف النسبي لأهمية هذه التجارة بحكم ضعف الموارد، وأنّ هذه الأقطار قادرة على إنتاج ما تحتاج إليه من سلع، لكن بتكاليف أعلى مما لو استوردتها من الخارج، وبنوعية أقل منافسة للسلع والمنتجات الأجنبية، ولذلك يكون من صالحها القومي الاقتصادي أن تتخصص في إنتاج سلع تؤهلها ظروفها الإنتاجية ومصادر ثرواتها، أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة أكبر، والتخصص في هذا يخلق ميزات تعود بالفائدة على الدول المشاركة عن طريق تقسيم العمل الدولي، وإن المشكلات الدولية المتمثلة في مشكلات التجارة الخارجية والنقد والاتفاقيات السياسية والاقتصادية، وانخفاض الأسعار واكتشاف البدائل نتيجة التطورات الفنية والتقنية التي قللت من استهلاك بعض السلع نتيجة إحلال سلع أخرى محلها.

هناك أهمية بالغة للتجارة الخارجية للدول التي تفيض لديها مقادير عظيمة من الإنتاج المحلي الذي تخصصت فيه، ولتستورد من الخارج ما تحتاج إليه لتساعد على تصحيح الاختلاف الناشئ عن نمط النمو غير المتوازن. وهذا يتوقف على كفاءة التجارة الخارجية. (الطائي، 1989)

كما استطاعت العديد من الدول أنْ تستفيد من الدور الذي تقوم به التجارة الخارجية في نمو اقتصادياتها، إذ أصبحت في عداد الدول المتقدمة، ودول أخرى استمرت في فقرها ولم تغيرها تجارتها الخارجية بالرغم من اتّساع حجمها، وذلك

لاعتمادها على تصدير السلع الأولية أو تركيز تجارتها على دول محددة، ووفق ما رُسم لها في إطار التقسيم الدولي للعمل. (بركات، 2010)

5.2 أهداف سياسة التجارة الخارجية:

تقوم الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتنفيذ سياستها التجارية في نطاق علاقاتها التجارية الخارجية، وذلك بقصد تحقيق أهداف قومية وتختلف هذه الأهداف باختلاف درجة النمو الاقتصادي، فيتمثل الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق التشغيل الكامل، بينما نجد أنّ الهدف الرئيسي لهذه السياسة في البلاد النامية، هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتسعى الدولة من خلال سياسية التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف، منها (درويش، 1976):

1- تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات: ويقصد به اصطلاح التوازن النقدي الخارجي، ويحدث هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه. وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن إلى التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروف منه وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها وما يترتب عليه تجاه الصادرات الوطنية إلى الزيادة، والواردات إلى الانخفاض نظرًا لانخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات. وقد تلجأ الدولة أيضا إلى استخدام كلّ من القيود التعريفيّة وغير التعريفيّة على وارداتها للحدّ من الواردات وما سيتبعه من رفع للأسعار المحلية للسلع المستوردة، وتشجيع الإنتاج المحلي من السلعة المشابهة. (صقر، 1993)
2- تحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين: يتحقق النمو الاقتصادي من خلال الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل القومي، أما التنمية الاقتصادية فيتم تحقيق النمو فيها باقتران هذه الزيادة في الدخل بتغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي، ويلاحظ أن مجال النمو الاقتصادي يكون في اقتصاديات الدول المتقدمة، أما التنمية الاقتصادية فتكون بالنسبة للدول النامية. ويترتب

على كلّ من التنمية والنمو الاقتصاديين، زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة. وفيما يتعلق بتجارب التنمية في الدول النامية نجد أنّها انتهجت إحدى استراتيجيتين هما: استراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي، أو استراتيجية التصنيع ذات التوجه الخارجي. (عز العرب، 1988)

3- التشغيل الكامل: والمقصود به أن يكون معدل البطالة أدني معدل ممكن مع أكبر استقرار متاح للمستوى العام للأسعار، مما يعني أدني معدل ممكن للتضخم. وتسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل على النحو المذكور، وذلك من خلال زيادة الصادرات مما يسهم في إيجاد فرص عمل جديدة. وتلجأ بعض الدول إلى فرض القيود التعريفية وغير التعريفية على واردات السلع النافعة لمنتجات بعض الأنشطة الإنتاجية للحفاظ على حالة التشغيل الكامل فيها، كما في صناعات المنسوجات والملابس في الدول المتقدمة، حيث يتم الحفاظ على العمالة في هذا القطاع من خلال فرض القيود المختلفة على الواردات من هذه السلع، ومن ثَمّ يستمر هذا القطاع في الإنتاج بمعدلاته المعتادة دون نقصان مما ينعكس على استقرار مستوى العمالة فيه. (صقر، 1993)

4- الأهداف الاستراتيجية: وتعني كلّ ما يتعلق بأمن المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أم الغذائية أم العسكرية. وكان يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة. كذلك في حالة وجوب توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي على النحو الذي يحقق الأمن الخارجي للمجتمع، فإن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق هذا الهدف بتوفير مقادير من السلع الاستراتيجية المحلية كالبترول والمعادن المختلفة، وذلك عن طريق استيراده من الخارج في مقابل تصدير سلع محلية. (عز العرب، 1988)

5- استقرار الأسعار: يمكن لسياسة التجارة الخارجية المساعدة في تحقيق استقرار الأسعار من خلال توفير سلع للاستهلاك المحلي، وذلك بغرض القيود التجارية على تصدير بعض السلع لزيادة المعروض المحلي منها، حتى لا ترتفع أسعارها

في الداخل نتيجة لانخفاض المعروض منها محليًّا بسبب التصدير. (صقر، 1993)

6.2 نظريّات التجارة الخارجيّة:

تُعدّ المكاسب من التجارة حافزًا وعاملًا رئيسيًّا لقيام التجارة بين البلدان وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو المجالات الأكثر إنتاجية في البلدان المشاركة في التجارة الخارجية. ومن هنا لا بدّ من التطرق إلى النظريات الكلاسيكية في هذا المجال. فنظريات التجارة الخارجية تبحث في أسس التبادل التجاري، الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، ومن أجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقسيم العمل الدولي، وتتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي، كذلك تتعرض النظريات لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم.

1.6.2 النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية:

النظريات الكلاسيكية هي أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول، وظهرت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وهي تشكّل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية. (الطائي، 1999)

يُمثّل وجهة النظر الكلاسيكية في التجارة الخارجية عدد من الاقتصاديين البارزين، وقد أنتجت أعمالهم في قضايا الاقتصاد الدولي بعض أهم الأدوات التحليلية المستخدمة في الاقتصاد الحديث.

وأبرزها David Ricardo,David Hume,Adam Smith and Jon Stuart Mill. (جويد، 2013)

1.1.6.2 نظرية (David Hume):

تتبنّى هذه النظرية وجهة النظر التي تقول إنّ الرفاه الاقتصادي في أيّ بلد سوف يعم على البلدان الأخرى بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي، ففي حالة تطور بلد ما سيكون تأثيره إيجابيًّا على البلدان الأخرى المجاورة له. (الطائي، 1999)

2.1.6.2 نظرية (Adam Smith):

تُعدّ نظرية الميزة المطلقة أول نظرية متكاملة، وظهرت هذه النظرية لتفسير قيام التجارة بين البلدان، وهي للاقتصاديّ الكبير آدم سميث في كتابه (An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations) سنة 1776، وهذه النظرية مستمدة من مبدأ تقسيم العمل الدولي، وتعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية، وتتلخص هذه النظرية بأن يتخصّص كلّ بلد بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزه مطلقة في إنتاجها. ولقد أقرّ آدم سميث أنّ التجارة الدولية تقوم أساسا لتصريف الفائض المحلي وللتغلب على ضيق السوق المحلية، وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير وتستفيد الدولة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل. (الصرن، 2000)

لكن نظرية سميث عجزت عن الإجابة عن التساؤل المطروح فيما إذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج أيّ سلعة مقارنة بمنافسيه على البلدان الأخرى؟ وإذا كان بلد ما يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على البلد الآخر فهل هذا يعني أنه لا يوجد مكاسب للتجارة بين البلدين؟ وحاول ديفيد تقديم إجابة عن هذا التساؤل من خلال نظرية في الميزة النسبية. (عوض، 1995)

3.1.6.2 نظرية (David Ricardo):

قام الاقتصادي الإنجليزي ديفيد (1772–1823) بالرد على نظرية سميث، في كتابه المشهور "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" سنة 1817 من خلال نظريته في الميزة النسبية. جوهر هذه النظرية يتمثّل في احتساب كلفة إنتاج الوحدات

الإضافية من إحدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في إنتاج بقية السلع. وتوضح أيضًا أنّه ليس بالضرورة لقيام التجارة بين البلدان أنْ يتمتّع البلد بميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما، وإنّ قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان وليس التكاليف المطلقة، وبالتالي يحقق البلد مكاسب من التجارة في إنتاج جميع السلع فيه، أكبر نسبيًّا مقارنة مع شركائه التجاريين. وتُعدّ هذه النظرية تطوّرًا كبيرًا في الفكر الكلاسيكي، وخطوة هامة إلى الأمام وتشكل أساس أغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية. (جويد، 2013)

4.1.6.2 نظرية (Jon Stuart Mill):

أشار جون في نظرية القيم الخارجية إلى أن رغبة كلّ بلد في عرض صادراته من السلع يعتمد على مقدار استيراداته، لأنّ الصادرات تتغير وفقًا لمعدلات التبادل التجاري السائد بين البلدان المشاركة في التجارة، ولذلك قام "جون" بإدخال جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدّلات التبادل بين هذه البلدان، وبناءً على ذلك حدّد مفهوم التوازن بين الدول المشاركة فعليًّا في التجارة، أن صادرات الدولة مساوية لاستيرادات الدولة الأخرى المشاركة معه في التجارة، وإنّ الانحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في الدولة يزيد مكاسب تلك الدولة من التجارة الخارجية. (داود، 2002)

2.6.2 النظريّات الحديثة في التجارة الخارجيّة:

إن الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الخارجية يعتمد على اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من دولة إلى أخرى، وإنّ أكبر مكسب يتحقّق لكلّ دولة في حالة تخصصها في إنتاج السلعة التي يتميّز فيها نسبيًّا. إنّ النظريات الكلاسيكية ركزت على الأساس الذي قامت عليه في الميزة المطلقة، وإنّ النظريات الحديثة في التجارة الخارجية قامت على أساس العنصر الإنتاجي الوفير، واعتمدت على عنصرين من عناصر الإنتاج التي وضعها الكلاسيكيون، وهما: العمل ورأس المال. فجاءت النظريات الحديثة في تفسير قيام التجارة الخارجية ابتداءً من نظرية

وفرة العنصر معتمدة على فرضيات أكثر واقعية تتماشى مع المتغيّرات الاقتصادية الحديثة للاقتصادييْن (Heckscher-Ohin) (الكواز، 1995).

بعد ذلك جاءت نظرية (Stopler and Samelson) لتقوم على فروض نظرية (Heckscher-Ohin)، ولكنّها تبحث في الأثر الذي يؤدّي إليه التدخّل في أسعار السلع على حجم إنتاجها، وبالتالي على دخول عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، من خلال نموذج التوازن العام. (جويد، 2013)

إن الفرق بين النظريات الكلاسيكية والنظريات الحديثة هو أنّ النظريات الكلاسيكية تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية، وتتلخّص هذه النظرية في أنْ يتخصّص كلّ بلد بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزه مطلقة في إنتاجها، وإنّ قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان وليس التكاليف المطلقة، وبالتالي يحقق البلد مكاسب من التجارة لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبيًّا مقارنة مع شركائه التجاريين.

أمّا النظريات الحديثة تبين أنّ الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الخارجية بينها، فإنّ لكلّ دولة ميزة نسبيّة عندما تنتج وتصدّر تلك السلعة التي تحتاج إلى أمل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها، ولن يكون للدولة هذه الميزة بالنسبة للسلعة التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها، وبالتالي يجب أنْ تقوم الدولة باستيراد هذه السلع من الخارج.

7.2 علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي:

إنّ العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية قوية إلى درجة لا يمكن الحديث عندها عن التنمية الاقتصادية من دون الحديث عن تنمية التجارة الخارجية، وبناءً عليه فقد اتّسع حجم التجارة الخارجية في عالمنا المعاصر في أعقاب التقسيم الدولي للعمل ولصعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي حتى بالنسبة للدول الكبرى، أمّا بالنسبة للدول النامية فتؤدّي التجارة الخارجية في اقتصادياتها دورًا متميزًا، فتفتح المجال أمام القطاعات الاقتصادية للتوسع والتطور ذاتيًّا وإنتاجيًّا، فهي من جانب تصدّر الفائض لديها من السلع لتوفير العملات الأجنبية التي تزيد من قدرتها الشرائية التي بدورها تستطيع

استيراد ما تحتاج إليه، فهي بمثابة الماكنة التي تنشّط القطاعات الاقتصادية، وخصوصًا السلع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة لتنمية صناعتها، وإحلالها محل الاستيرادات الخارجية سعيًا نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي. (مهدي، 1986)

تعكس التجارة الخارجية التفاوت في توزيع مصادر الثروة على الدول المختلفة، وإنّ هذه المصادر موزّعة على نحو عادل في مختلف الوحدات السياسية في العالم، لذلك ظهرت أهمية التجارة الدولية، وبناءً على هذا التوزيع غير المتساوي فإنّه يجب أنْ تقوم التجارة لتقلل من حدة سوء التوزيع لمصادر الثروة الإنتاجية في العالم، لذا اهتمّت الجغرافية بتحليل موارد الثروة الاقتصادية للدولة، حتى تعرف مدى قدرتها الإنتاجية والاستهلاكية ومدى كفايتها لمطالب سكانها في وقتي الحرب والسلم. وما تستطيع تقديمه من مساعدة لغيرها من الدول، وتأثير ذلك على سلوك الدولة السياسي من خلال العلاقات الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي، وتتباين العوامل الجغرافية بين إقليم سياسي وآخر فيتبعه تباين في السلوك السياسي للدول المتأثرة بها. (بركات، 2010)

يتوقّف نجاح الدولة على استغلالها لمواردها وتحقيقها الاكتفاء الذاتي وسعيها نحو رفاهية السكان، والاهتمام بوظائف الدولة من الأمور التي اهتم بها الجغرافيون، وذُكر أنّ كلّ دولة تحتوي على عوامل وحدة التي تشكّل القوة لوحدتها، ومن هذه العوامل عدم التجانس التي تصبح بمثابة قوى طرد مركزية، وعامل الحركة الذي يتضمن وسائل النقل وانتقال الآراء والأفكار والسلع الذي يؤدي إلى تباين الظاهرات السياسية على سطح الأرض.

إنّ الانعزال يضطر الدولة أنْ تنتج جميع ما تحتاج إليه، ولكن لا يتحقق هذا حتى في الدول الكبيرة، مما يؤدي إلى صعوبة رفع مستوى معيشة أفراد شعبها، عندها تسعى الدولة نحو الأسواق الخارجية لتستورد ما تحتاج إليه، وتصدّر ما يفيض لديها من سلع وخدمات. وهذا ما يعرف بالتجارة الخارجية أو التجارة الدولية وهي تتعدى عملية الأخذ والعطاء أو الاستيراد والتصدير. وإنّ هذا النظام من التجارة الخارجية محكوم بالعوامل السياسية للعلاقات الدولية ومنها العلاقات الاقتصادية التي تربط بين الوحدات السياسية والقومية.

والصادرات لها دور آخر في عملية التنمية، فهي مصدر أساسي لتمويل الواردات، بمعنى أنّ نمو قطاع الصادرات يؤدي إلى زيادة حصيلة العملات الأجنبية، وبالتالي يمكنه تمويل احتياجات عملية التنمية من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة وبعض أنواع المواد الخام. ويتضح من نظرية القطاع القائد أو قاعدة التصدير، الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التجارة الخارجية في دفع النمو في قطاعات الاقتصاد القومي، وذلك على عكس النظرية التقليدية والتقليدية الجديدة التي ترتكز على أنّ التجارة الخارجية تتمّ نتيجة للأوضاع الاقتصادية الداخلية وليست سببًا في تغييرها. ويرى Cairncross أنّ دخول الدولة في التجارة الخارجية ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تحتاج التنمية إلى معدات وآلات ورؤوس أموال أجنبية ومعرفة وخبرة فنية، وهذه العوامل لا يمكن الحصول عليها دون الدخول في التجارة الخارجية. كما يرى أيضًا أنّ التجارة الخارجية لها تأثير ديناميكي على بقية قطاعات الاقتصاد القومي، ويتطلب هذا التأثير وقتاً طويلًا نسبيًا. (السني، 2000)

ويقر Cairncross كذلك بأنّ نقطة البداية في عملية التنمية هي التحرك في حدود الإمكانات المتاحة مع محاولة الاستفادة من الصرف الأجنبي في دعم الأنشطة الأخرى. ويدلل على ذلك باعتماد معظم البلاد المتقدمة في وقت ما على مجموعة محدودة من الصادرات. فالولايات المتحدة وكندا مثلًا كانتا تعتمدان في البداية على الصادرات القمح، وبريطانيا كانت تعتمد على صادرات الصوف، وفي فترة لاحقة على صادرات المنسوجات، واليابان كانت في المراحل الأولى من التصنيع معتمدة على تصدير الحرير بشكل كبير. (السني، 2000)

يرى بعض الاقتصاديين في التجارة الخارجية والنظريات التي تمّ وضعها لتفسير قيام التجارة الخارجية، فالنظرية الكلاسيكية (نظرية الميزة المطلقة ونظرية الميزة النسبية) تركز على جانب العرض في تفسير أسباب الفوارق السعرية بين الدول، ولا تخرج عن إعطاء التكاليف النسبية للإنتاج أهمية نسبية لقيام التجارة الخارجية. أما النظريات الحديثة فأساسها أنّ قيام التجارة الخارجية مرتبط باختلاف الأسعار، إلا أن العوامل التي أدّت إلى قيام التجارة الخارجية تبقى ضمن مجموعتين من العوامل، الأولى طبيعية بسبب التوزيع المتباين للسلع الذي هو مظهر من التوزيع المتباين

وغير المنتظم للثروات، كنتيجة للاختلافات الإقليمية الكبرى في المناخ والتضاريس والتربة والنبات الطبيعي، والأخرى عوامل بشرية مع اختلاف نسبة تأثير كلّ منها على حجم التبادل التجاري بين الأقطار وفي التركيب السلعي والاتجاهات الجغرافية للتجارة الخارجية في جانبيها التصديري والاستيرادي. (المدرس، 1980)

إن نظريات التجارة الدولية تعدّ التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) من العوامل الرئيسية المؤثرة في النمو الاقتصادي، حيث إنّ الصادرات تساهم بتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ما يلي (الطراونة، 2008):

أ- ترفد الصادرات الاقتصاد بالعملات الأجنبية لاستيراد السلع اللازمة للإنتاج من مواد خام وسلع رأسمالية.

ب- تساهم الصادرات في تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية نتيجة المنافسة في الأسواق الخارجية، وأهمية المستوردات لا تقل عن أهمية الصادرات في مساهمتها في النمو الاقتصادي، وتأتي أهمية المستوردات من مساهمتها في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية، وتوفير السلع الوسيطة والرأسمالية التي تعتبر ضرورية في عملية الإنتاج.

ج- تساهم الصادرات في تعزيز المقدرة التنافسية، وذلك من خلال انخفاض التكلفة المتوسطة في الإنتاج، إذ إنّ اتساع حجم السوق الناجم عن زيادة الصادرات يؤدّي إلى الوصول إلى الحجم الأمثل وتحقيق اقتصاديات الحجم وزيادة معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية.

د- زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الناتج القومي بشكل مباشر وذلك بوصفها جزءًا من ذلك الناتج، كما تتجاوز إلى آثار غير مباشرة من خلال الآثار التوسيعية للصادرات على القطاعات الأخرى اعتمادًا على درجة التشابك فيما بينها، ويترتب عليها الزيادة في الناتج زيادة في مستوى المعيشة وفرص العمل ومستويات الادخار.

1.7.2 التأثير الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي:

يعتبر جون ستيورات ميل "Jon Stuart Mill" أبرز الاقتصاديين التقليديين الذين اهتمّوا بفكرة إمكانية نقل النمو عن طريق التجارة، وأنها وسيلة ومحرك للنمو. (الكورى، 1992) فهو يرى أنّ للتجارة الخارجية نوعين من المنافع أو الآثار التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة.

النوع الأول: منافع اقتصادية مباشرة أو منافع ساكنة إستاتيكية Static أي لا يدخل عنصر الزمن في الاعتبار بالنسبة لها، وتتحقق هذه المنافع وفقًا لمبدأ المزايا النسبية الذي يقضى بأنّ التخصص في الإنتاج يؤدّي إلى تحقيق فائض في إنتاج السلع التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، وأنّه يمكن عن طريق التجارة مبادلة هذا الفائض في مقابل السلع المستوردة، التي لا تتمتع الدولة في إنتاجها بميزة نسبية، مما يؤدي إلى الاستخدام الأكثر كفاءة لقوى الإنتاج في العالم.

والنوع الثاني: منافع اقتصادية غير مباشرة أو منافع حركية ديناميكية Dynamic أي تحتاج لفترة زمنية لكي تحقق وتنشأ هذه المنافع من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدوليين، حيث تعمل التجارة الخارجية على توسيع السوق واتّساع نطاق تقسيم العمل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية في الدولة وتنمية المهارات المتخصصة، وكذلك تحسين طرق الإنتاج وإدخال أساليب فنية متطورة في قطاع التصدير، مما يؤدّي إلى تحقق وفرات الحجم الكبير في الإنتاج، وتنمية قطاعات أخرى في الاقتصاد القومي. (الكورى، 1992)

وقد لخص هابرلر Haberler المنافع غير المباشرة التي تقدمها التجارة الخارجية في عدة جوانب منها:

– أنها تقدّم المستلزمات المادية لعملية التنمية من سلع رأسمالية وآلات ومواد خام ومواد إنتاجية.

– أنها وسيلة لانتقال رؤوس الأموال من الدول المتقدمة للدول النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية. (السني، 2000)

ويرى هابرلر أنّ التخصص والتقسيم الدولي للعمل يُعدّ من أهم العوامل الرئيسية في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة لكافة الدول المشاركة في التجارة

الخارجية؛ لأنّ زيادة الناتج يساعد على تحقيق معدّل مرتفع لنمو الاقتصاد والتخلص من حلقة الفقر المفرغة التي تعاني منها البلاد المتخلفة، وللانطلاق نحو النمو الذاتي (السني، 2000).

كما تجدر الإشارة إلى وجود بعض النظريات توضح دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية من ببينها نظرية القطاع القائد Leading Sector في عملية التنمية أو قاعدة التصدير Export Base. ومفاد هذه النظرية أنّ نمو قطاع الصادرات يؤدي إلى إشاعة ودفع النمو في بقية قطاعات الاقتصاد القومي المرتبطة به، سواء القطاعات التي تدخل منتجاتها في إنتاج سلع الصادرات أم تلك التي تستفيد من خدمات القطاعات المعاونة لقطاع التصدير، كالنقل وغيرة. وحتى يكون قطاع التصدير قطاعًا قائدًا للنمو، يجب أن تكون جميع مستخدماته أو مكوناته محلية أو غالبيتها على الأقل، وذلك حتى يمكن أنْ يسرى النمو في بقية القطاعات المرتبطة به في مرحلة تالية، ثمّ في بقية القطاعات الأخرى وهكذا. (متولى، 1980)

8.2 النمو الاقتصادي:

يُعرَّف النموُّ الاقتصادي أنّه: حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي. (عجمية، 2007)

أما (مشروب، 2006) فيعرفه أنه: "نتاج الموقف الوضعي وأنه يعود لمفهوم ضيق كمي وقابل للقياس، متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج الوطني أو الدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي، ومع أنّ هنالك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات إلا أنّها في ذاتها تظلّ مفهومًا ذا طبيعة اقتصادية صافية. فالنمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلية وموقع القوى الاجتماعية والسياسية أو في القيم والتوجيهات والتنظيم والثقافة".

كما يعرفه (عريقات، 2006) أنّه: "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة؛ فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة

الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، وازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها".

فالنمو الاقتصادي: "هو الزيادة السنوية المعبّر عنها بالنسب المئوية لإجمالي الناتج القومي (GDP) الحقيقي مقاس بالنسبة للفرد، ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاه، كما يُعرف أنه الزيادة المطردة الطويلة الأجل من نصيب الفرد في الدخل الحقيقي". (أيدجمان، 2002)

ويعرفه (أوشر، 1989) بأنه: "يهتم بزيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان هذا التوفير محليًّا أو خارجيًّا. فالنمو الاقتصادي كإحصاء، هو معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد إذ إن هذا الدخل الرقم الذي تم الحصول عليه عن طريق تنظيم كمية كبيرة من البيانات الأولية طبقًا لقواعد محددة بشكل جيد أو دون ذلك بقليل. ولكن النمو الاقتصادي ليس إحصاء مجرد بل هو إحصاء تمّ تفسيره بأسلوب معين. فبالنسبة للاقتصاديين، والصحفيين، والمؤرخين، والسياسيين، وعامة الناس، فإنّ معدّل النمو الاقتصادي هو خلاصة قياس التنمية المرغوب فيها للاقتصاد بأكملها. فوجوده يعنى نجاح السياسة الاقتصادية والعكس صحيح".

1.8.2 أنواع النمو الاقتصادي:

قسّم(حبيب والبني، 1997) النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع هي:

1- النمو الطبيعي: هو النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وحدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيًا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية.
2- النمو العابر: هو النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، ويسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية، حيث ينشأ كنتيجة لتوفير مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بالسرعة نفسها التي ظهرت بها.

3- النمو المخطط: هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطًا وثيقًا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته.

2.8.2 قياس النمو الاقتصادي:

إنّ النمو الاقتصادي يقاس تبعًا لمعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخدامًا لقياس درجة النمو الاقتصادي في غالبية دول العالم، غير أنّ الدول النامية تواجهها جملة من المشاكل والصعوبات في حساب معدّل النمو الاقتصادي، وذلك بسبب صعوبة الحصول على أرقام صحيحة تعبّر عن الدخل الحقيقي للفرد، ومن هذه المشاكل والصعوبات ما يلي (السريتي ونجا، 2008):

1- عدم توافر إحصائيات دقيقة عن التعداد السكاني والدخول.
2- عدم تحديد أيّ الطرق أنسب للتحليل؛ فمثلًا هل يتمّ تقسيم الدخل على جميع السكان أم فقط على السكان العاملين دون سواهم؟ فالطريقة الأولى تفيد من نواحي الاستهلاك، أمّا الطريقة الثانية التي تتضمّن حساب الدخل لقوة العمل دون غيره تفيد من نواحي الإنتاج.
3- اختلاف العملات فيما بين الدول والتقلبات المستمرة في أسعار الصرف.

9.2 الصادرات:

تلعب الصادرات دورًا مهمًا في التجارة الخارجية، وذلك لما تحققه من مكاسب للدول المصدرة، مثل خلق فرص عمل وإصلاح العجز في الميزان التجاري وتحسين هيكل ميزان المدفوعات، وتسهم المستوردات بشكل غير مباشر في هذا النمو وذلك من خلال توفير مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وسلع استهلاكية ورأسمالية لمعظم القطاعات الإنتاجية. (شطناوي، 2013)

إن المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة الحصول من خلالها على احتياجاتها من الخارج هي تحقيق فائض مستمر من الصادرات، وتتمثّل سياسة تشجيع الصادرات لدى التجاريين بما يلي (سعيدي، 2002):

1- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
2- العمل بشكل مستمر على توسيع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثاً.
3- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.
4- ردّ بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أنْ تمّ تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج.
5- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدّر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة.
6- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.
7- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.
8- تشجيع عمليات التصدير ودعمها.

1.9.2 الصادرات في الفكر الحديث:

قدّمت المدرسة الكلاسيكية نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي وضعها الكلاسيكيون الجدد وكانت أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث تبين أنّ الزيادة في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية. (Krueger, 1980)

اهتمّ كيتر في أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال العمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، حيث يرى ميرال أنّ التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، وأنّ الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز وضع الدولة المتقدمة التي تتمتع بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية. وإنّ الطلب على صادرات الدول الأخيرة غالبًا ما تكون مواد خام أو أوّلية تتّصف بالمرونة، ويرى أيضًا أنّ أيّ تقدّم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبًا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها. (سعيدي، 2002)

تبيّن النظرية الكلاسيكية علاقة التجارة بالنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة جراء تجارتها الخارجية، ومن هذه المكاسب ما يلي (العبدلي، 2005):

أ- مكاسب ساكنة أو صافية: وهي التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لديفد ريكاردو، نتيجة التخصص الدولي في إنتاج السلع، فكل دولة تتخصص في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع في إنتاجها بأفضلية نسبية، أيْ قادرة على إنتاجها بتكلفة أقل عن تكلفة إنتاجها في الدول الأخرى، وتجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج من السلع عن الطلب المحلي عليها بشرط أنْ يكون معدل التبادل الدولي للسلعتين ضمن نطاق معدل التبادل المحلي لهما.

ب- مكاسب حركية: هي المكاسب التي تحصل عليها الدولة من التجارة الخارجية وفق المدرسة الكلاسيكية، وتتمثّل هذه المكاسب في أنّ التجارة الخارجية للدولة تمثّل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها ومنتجات قطاعاتها التصديرية.

ت- مكاسب تجارية من خلال تصريف فائض الإنتاج أو منفذ الإنتاج: تعتبر التجارة منفذ لتصريف فائض الإنتاج كوسيلة لتوسعة السوق مما يؤدي إلى تعزيز تقسيم العمل ورفع مستوى الإنتاجية، وهذا النوع من المكاسب ينطوي على أنّ التجارة الخارجية تعتبر منفذًا لفائض منتجات الدولة عن سوقها المحلي إلى الأسواق

العالمية، التي لو بقيت في السوق المحلي فإنّه لن يتمّ بيعها وبالتالي تصبح هدرًا للموارد الاقتصادية.

2.9.2 نماذج نمو الصادرات:

تزخر أدبيات النمو الاقتصادي بنماذج النمو الناتج من الصادرات، ويتكوّن من نوعين، وتؤكد هذه النماذج على أنّ التجارة الخارجية تمثّل دور آلة النمو التلقائي في الاقتصاد العالمي قديمًا وحديثًا: (العبدلي، 2005)

أ- النوع الأول يشير إلى أنّ نمو الصادرات قد يخلق حلقة تنموية فعالة بمعنى أنّه بمجرد أن تخطو الدولة في أول طريق النمو، فإنّها سوف تكون قادرة على حفظ واستمرارية وضعها التنافسي في التجارة الدولية، وستحقق أداءً أفضل مقارنة بالدول الأخرى.

ب-النوع الثاني يؤكد على أنّ نمو الصادرات يخفف من مشاكل ميزان المدفوعات، وبالتالي كلما أسرع نمو الصادرات كلما ازداد نمو الناتج دون أن يحدث ذلك مشاكل في ميزان المدفوعات.

2.2 الدراسات السابقة:

1.2.2 الدراسات باللغة العربية:

دراسة شطناوي (2013)، بعنوان "الصادرات الصناعية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2010)، هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي ممثّلًا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن خلال الفترة (1980 -2010)، وتمّ تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتبين أنّ هذه المتغيرات غير ساكنة بمستوياتها، لكنّها تصبح ساكنة عند أخذ الفروقات من الدرجة الأولى. كما تمّ تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، واختبار جرينجر للسببية، وتوصلت نتائج الدراسة بشكل عام إلى أنّ هناك علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين الصادرات الصناعية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأنّ الصادرات الصناعية

تؤثر إيجابيًّا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ذات أثر إيجابي بين كلّ من رأس المال والعمل على النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي يسببها رأس المال والعمل. كذلك تمّ توظيف أداتين في التحليل هما أسلوب دالة الاستجابة الفورية (lmpulse Response Function) وأسلوب تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)، فقد تمّ تطبيق هاتين الأداتين من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM). وقد أظهرت نتائج تحليل مكونات التباين أن الصادرات الصناعية كانت المفسر الأقوى لخطأ التنبؤ في الناتج المحلي الجمالي الحقيقي، حيث بلغت القوة التفسيرية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 28% في نهاية الفترة العاشرة.

دراسة (السميران،2007)، بعنوان "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن: باستخدام طريقة ARDL"، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2004)، فقد تمّ استخدام طريقة نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ زمنيًّا (ARDL)، للتعرف على تأثير المتغيرات السابقة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل، ويمكن تلخيص النتائج العملية لهذه الدراسة بما يلي: وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي للصادرات ونمو الاقتصاد الأردني، وهذا يتّفق مع فرضية- Export- Led Growth Hypothesis تطوير رأس المال البشري والمؤسسات المالية يسهمان في زيادة النمو الاقتصادي في الأردن. كما أوصت الدراسة بتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار، وتطوير رأس المال البشري والمؤسسات المالية والوسيطة.

دراسة (طلافحة، 2005)، بعنوان "الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة تطبيقية (1976-2002)"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1976-2002)، ولتحقيق ذلك قامت الدراسة باستخدام اختبار العلاقة السببية بين معدلات النمو في إجمالي الصادرات وكذلك معدلات النمو في التركيب السلعي للصادرات، أي الصادرات من

(المواد الخام، السلع الاستهلاكية، السلع الرأسمالية) ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو في الصادرات الإجمالية إلى النمو في الصادرات من السلع الاستهلاكية، والصادرات من المواد الخام إلى النمو في الناتج المحلى الإجمالي.

وجاءت نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتدعم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من اختبار السببية، حيث أظهرت نتائج التقدير أن معدل النمو في إجمالي الصادرات له أثر موجب على نمو الاقتصادي وهي ذات معنوية إحصائية، كما أنّ معدلات النمو في الصادرات من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والمواد الخام لها أثر موجب على النمو الاقتصادي، إلّا أنّ الصادرات من السلع الاستهلاكية والصادرات من السلع الرأسمالية كانت لا تتمتّع بالمعنوية الإحصائية.

دراسة (الزعبي، 2004)، بعنوان "تأثير رأس المال البشري والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن"، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر كل من رأس المال البشري والصادرات على نمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1979−2000). وقد استخدمت هذه الدراسة كلًا من الأسلوبين الوصفي التحليلي والقياسي؛ فقد تمّ استخدام طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (Three- Stages Least Squares). بحثت هذه الدراسة العلاقة بين تراكم رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام المتغيرات التالية: الناتج المحلي الحقيقي، الصادرات والنمو الاقتصادي باستخدام المتغيرات التالية: الناتج المحلي الحقيقي، الصادرات الحقيقية والعاملين في القطاعين العام والخاص ممن يحملون مؤهلّا أعلى من دبلوم كليات المجتمع (كمقياس لرأس المال البشري) للفترة من (1979−2000). تكمن أبرز نتائج الدراسة في أن لتراكم رأس المال البشري دلالة إيجابية معنوية كمحدد للنمو الاقتصادي في الأردن وهو كذلك يحفز ويؤثر على نمو قطاع الصادرات، في حين أن الصادرات تشجع النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال عملية تراكم الموارد البشرية. أوصت الدراسة بالتركيز على نوعية التعليم لتطوير والمحافظة على الميزة النسبية للأردن في الموارد

البشرية، ودعت الدراسة إلى توجيه الجهود البحثية باتجاه دراسة تأثير تراكم الموارد البشرية على قطاعات الصادرات المختلفة بشكل أكثر تفصيلا.

دراسة (صديق، 2004)، بعنوان "العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان" هدفت الدراسة إلى الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية خصوصًا في الدول النامية، من خلال تحفيزها للقطاع الإنتاجي لتوفير الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. كما ركّزت الدراسة على الصادرات التي يمكن أنْ تكون محركًا رئيسيًّا للنمو، ليس فقط من خلال ما تتيحه من نقد أجنبي بل حتى من خلال نقل وتوطين التقنية. كما ركّزت الدراسة على ضرورة تعزيز التجارة الخارجية فيما بين الدول العربية. فالإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة تتمحور حول أيّ من استراتيجيات التجارة الخارجية أنسب للدول محل الدراسة، هل استراتجية تشجيع الصادرات أم استراتيجية إحلال الواردات، خاصة أن كلا الدولتين محلّ الدراسة تعانيان من عدم تنوع صادراتهما؟

خلصت الدراسة بأن المملكة العربية تعتمد وبشكل كبير على الصادرات النفطية، وهي من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي فيها، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه المادة. فيما يعدّ القطاع الزراعي أهم قطاعات الاقتصاد السوداني، لكنّ ضعف مردودية هذا القطاع وظروف التجارة الخارجية تسهم في ضعف المحصلات من العملة الأجنبية لمجابهة الاستيراد الذي يشكّل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك راحت كلّ دولة تسعى لتطبيق سياسة تهدف إلى تنمية الصادرات بعد فشل سياسة إحلال الواردات. كما تتمتع المملكة السعودية بحظ وافر في إمكانية نجاح استراتيجية النمو القائم على التصدير، خاصة مع المرونة النسبية للطلب الأجنبي على سلعها وامتلاكها لبعض الميزات النسبية على المدى الطويل، على العكس من دولة السودان. واختص الجانب التطبيقي لهذه الدراسة بإجراء جملة من الاختبارات الإحصائية مثل اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بطريقة المربعات الصغرى، واختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، واختبار التكامل، واختبار السببية، وذلك لمعطيات خاصة بالدولتين.

دراسة (بني أحمد، 2000) بعنوان "العوامل المؤثرة على تجارة الأردن الخارجية: دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية"، هدفت إلى قياس أهم العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجية بشقّيها الصادرات والمستوردات، واستخدم نموذج الجاذبية بتوظيف بيانات عن (40) دولة لها علاقات تجارية مع الأردن خلال الفترة (1985–1995) واستخدم فيها العوامل التقليدية لنموذج الجاذبية في الناتج المحلي الإجمالي، وحجم السكان وعامل المسافة، مع إضافة متغير سعر صرف الدينار الأردني، ومتغير مستوى الاختلاف الاقتصادي، ومتغير وهمي للصادرات والمستوردات لتمييز الدول العربية عن الأجنبية. وقد أظهرت نتائج التقدير القياسي لمعادلات الجاذبية للتجارة الخارجية الأردنية، وجود علاقة سلبية بين صادرات الأردن وحجم الناتج المحلي للدول التي يصدّر إليها. كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أيّ أثر لسعر الصرف على الصادرات والمستوردات (لأنّ السلطات النقدية في الأردن تتبع سعر صرف ثابت للدينار الأردني)، وأشارت النتائج أيضًا إلى وجود علاقة إيجابية بين صادرات الأردن، وحجم الناتج في الدول العربية وذات معنوية إحصائية بعكس المستوردات.

2.2.2 الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة (Koh & Mah, 2013) بعنوان "The effect of Export Composition on Economic Growth :The Case of Korea"

تبحث هذه الدراسة في العلاقة السببية بين تركيبة الصادرات والنمو الاقتصادي، من بين أمور أخرى، في حالة الدولة الموجهة نحو الخارج بقوة، أي كوريا. وتظهر اختبارات التكامل المشترك وجود متجهات التكامل بين المتغيرات المعنية. بالإضافة إلى ذلك، يشير نموذج تصحيح الخطأ إلى أنّ هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تركيبة الصادرات والنمو الاقتصادي. وبناءً عليه، فقد أدّى المعدل المتزايد من الصادرات غير النسيجية إلى نمو اقتصادي أعلى. ونوعيًّا، تبقى النتائج التجريبية كما هي حتى عندما ندخل مقياس تحرير التجارة باعتباره واحدًا من المتغيرات التفسيرية التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي.

دراسة (Ekanayake, et al 2012) بعنوان "Export and economic" Growth : some Empirical Evidence from the U.S Metropolitans Area"

تبحث هذه الدراسة العلاقة السببية بين الصادرات الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مناطق العاصمة الأميركية. تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية خاصة بالصادرات الحقيقية، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والعمالة، وتوظف نماذج التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ لتحليل العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي. ومن أجل تحديد أيّ اختلافات إقليمية في هذه العلاقة، تعمل الدراسة على تحليل كلّ منطقة من مناطق الولايات المتحدة الثمانية. وتظهر النتائج التجريبية أنّ هناك بعض الأدلة السببية الممتدة من نمو الصادرات إلى تحقيق النمو الاقتصادي في المناطق الحضرية في الولايات المتحدة. وعل الرغم من ذلك، لا يوجد هناك أيّ دليل قوي على العلاقة السببية ذات المدى القصير والممتدة من نمو الصادرات إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

دراسة (Husein Jamal, 2007)، بعنوان " Exoprt Led-Growth Hypothesis Multivariate cointegration and Causality : Evidence From Jordan"

إن الدليل التجريبي الخاص بالنمو الذي تدعمه الصادرات (ELG) مختلطاً وغير حاسم. ولقد كانت العديد من الدراسات السابقة غير محددة لأنّها اختبرت فرضية ELG باستخدام نماذج ذات متغيرين. ولقد استخدمت الدراسات الأخرى نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ في إطار متعدد المتغيرات، ولكنّه فشل في معالجة القضايا الهامة لاختبار جذر الوحدة وطول الفترة الأمثل عند اختبار التكامل المشترك. وباتباع كلّ من Dhawn و Biswa (1999)، ستختبر هذه الدراسة فرضية ELG للأردن في إطار متعدد المتغيرات من خلال شمول مصطلحات التبادل التجاري كمتغير ثالث، وباستخدام البيانات السنوية المتاحة للفترة (1969−2005). وقد قامت الدراسة باستخدام إجراءات التكامل الخاصة بكل من Johansen و Saikkonen و Lütkepohl ونموذج تصحيح الخطأ لاختبار علاقات المدى الطويل والقصير بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ومعدلات التبادل التجاري.

وقد وجدت الدراسة تشارك الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والصادرات الحقيقية، ومعدلات التبادل التجاري. وتشير الأدلة إلى العلاقة السببية ثنائية الاتجاه ذات المدى الطويل بين الصادرات الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أنّ تعزيز الصادرات عبر سياسات تشجيع الصادرات سوف يسهم في النمو الاقتصادي في الأردن.

دراسة (Abual-Foul, 2004)، بعنوان "Testing The Export led Growth hypothesis: evidence from Jordan"

هدفت الدراسة إلى الاختبار التجريبي لفرضية النمو الذي اعتمدته الصادرات في الأردن خلال الفترة 1976–1997. وتشير النتائج التجريبية الخاصة بالنماذج الثلاثة ذات المتغيرين (VAR-L، VAR-D وECM)، إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات إلى الناتج. وتدعم هذه النتائج استراتيجية النمو الموجهة نحو التصدير التي اعتمدها الأردن. ولتعزيز النمو الاقتصادي الأسرع، ينبغي على المؤسسات الحكومية مثل شركات المناطق الحرة ومؤسسة تشجيع الاستثمار ومؤسسة تنمية صادرات الأردن، الاستمرار في متابعة مهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات.

دراسة(Hallaq, 1994) ، بعنوان " Export Instability and Economic Growth : The Case of Jordan"

تختبر الدراسة تأثير تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي للأردن للفترة 1970–1991. وتشير النتائج التجريبية لمعدلات نمو الدخل الخاصّة بتذبذب الصادرات إلى امتلاكه تأثيرًا سلبيًّا كبيرًا على نمو الدخل الحقيقي للأردن. كما أشارت النتائج إلى امتلاك تذبذب كميات الصادرات تأثيرًا سلبيًّا على الدخل ومعدلات نمو الصادرات على الرغم من عدم أهميتها إحصائيا، في حين كان لعدم استقرار الأسعار تأثيرًا سلبيًّا وهامًّا على الدخل ومعدل نمو الصادرات على الرغم من كونه هامًّا إحصائيًّا. وتوصي الدراسة إلى ضرورة أن تقوم الحكومة، وإن كان على المدى القصير، بإنفاق مصادرها الشحيحة لبناء مدخرات التبادل الخارجي لتقليل التقلبات في مكاسب الصادرات. ولكنّها يجب على المدى الطويل أن تقلل من تذبذب الصادرات من خلال تنويع منتجاتها من الصادرات وتعدد شركائها التجاريين. إضافةً إلى ذلك،

على الحكومة أن تقوم بإصلاح أسواقها الرأسمالية والخارجية لمجابهة تأثيرات التقلبات في مكاسب الصادرات.

الفصل الثالث

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الصادرات في الأردن

1.3 المقدمة:

يتّصف الاقتصاد الأردني بصغر حجم موارده الطبيعية وقدره إنتاجية محدودة، فالخصائص الاقتصادية للبلدان تؤثر على المبادلات والمداولات التجارية، فإنه من الطبيعي أن ينفتح الأردن على سوق المبادلات التجارية الدولية، لا سيما السوق العربية سعيًا للتنمية الاقتصادية. فبعد الاستقلال سنة 1946 واجه البلد تحديات اقتصادية وسياسية جمة، جعلت الحكومات المتعاقبة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن تعمل على تهيئت البنية التحتية الضرورية، واعتماد بعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة للنهوض بعجلة النمو الاقتصادي.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إرتفاعاً من حوالي (1689.4) مليون دينار أردني عام 1976 إلى حوالي (3506.5) مليون دينار أردني عام 1985، واستمر بالارتفاع حتى عام 1987 حيث بلغ حوالي (378505) مليون دينار أردني، وبعدها بدأ بالانخفاض إلى حوالي (3428.7) مليون دينار أردني عام 1989 وذلك إثر تعرض الأردن لأزمة اقتصادية حادة، أدت لانخفاض سعر صرف الدينار الأردني من 3.3 دولار إلى 1.4 دولار وما نجم عنه من ارتفاع حاد في الاسعار، واستمر هذا الانخفاض حتى عام 1991 الذي بلغت فيه قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي (3474.3) مليون دينار أردني وذلك كما يظهر من الجدول رقم (1) في الملاحق.

كما ويلاحظ من الجدول السابق أنه خلال الفترة (1985-1990)بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي (-3.1%)، مما استوجب على الأردن أن يتبنى برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي والهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، حيث قامت الحكومة الأردنية في عام 1989 باعتماد برنامج للتصحيح الاقتصادي الشامل بهدف المحافظة على سعر صرف الدينار الأردني، وإعادة بناء احتياطي البنك المركزي من

العملات الأجنبية، وتحقيق نمو مناسب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتأثير على الطلب الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي.

برزت أزمة الخليج الثانية في عام 1995 حيث أعاقت هذه الأزمة استمرارية تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي، وبالتالي تحمل الاقتصاد الأردني أعباء إضافية، فترتبت عليه خسائر فادحة نتيجة للحصاد الاقتصادي والعقوبات الدولية المفروضة على العراق أنذاك وتوقف التدفقات النقدية في صورة مساعدات ومنح وحوالات عاملين في دول الخليج، رأت الحكومة الأردنية أنه من الضروري أن تستمر مسيرة الإصلاح عقب انتهاء حرب الخليج الثانية، حيث تم التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي تقرر بموجبه تطبيق برنامج تصحيح اقتصادي آخر للفترة (1992–1998)، حيث أظهر الاقتصاد الأردني نمواً ملحوظاً في سنواته الأربع الأولى لهذا البرنامج الجديد كان أعلى من التقديرات المتوقعة، وسبب هذا النمو الملحوظ هو تنامي السيولة في تلك الفترة بسبب تعويضات الأردنيين في دول الخليج.

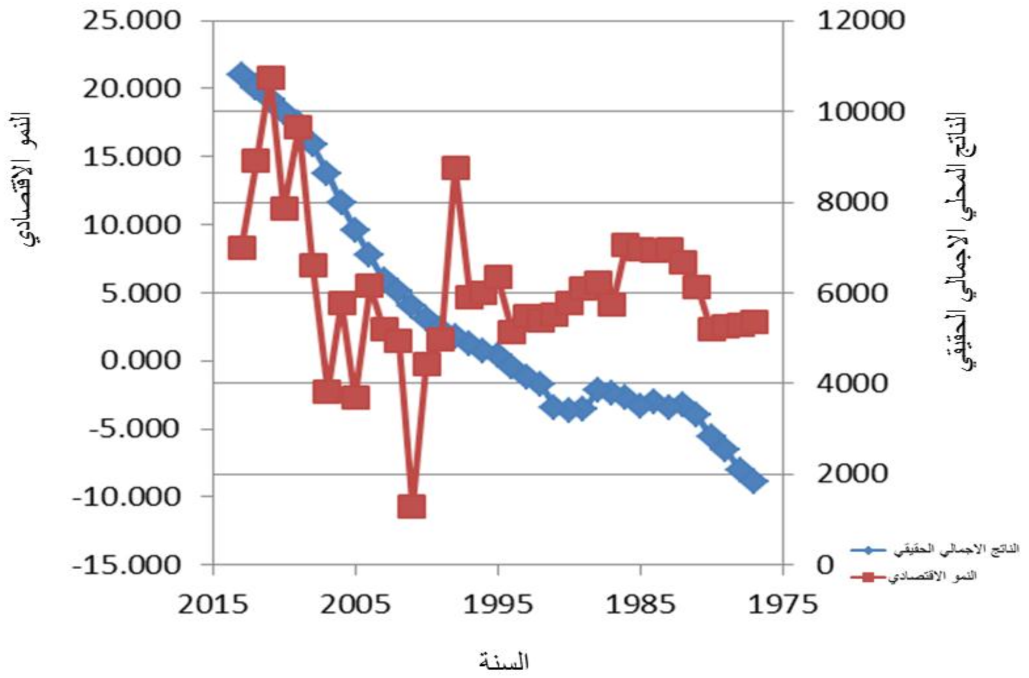
كما وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (1) إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن ارتفع خلال الفترة من (1999–2007) واستمر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الارتفاع من عام (1999–2007) إلى أن بلغ حوالي (8629) مليون دينار أردني عام 2007، وربما يعزى ذلك لتحسين أداء الاقتصاد الأردني في تلك الفترة، حيث اتبع الأردن خطوات في مجال الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية إضافة إلى تحسين البيئة التشريعية والقانونية المناسبة لدعم الأنشطة الاقتصادية.

بسبب الانفتاح الكبير للاقتصاد الأردني فقد تأثر بتفاعلات الأزمة المالية ابتداءً من عام 2008 والذي انعكس في تراجع معدلات النمو الحقيقي حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2009 حوالي (5.5%) متراجعاً عن معدل نمو سنوي مقداره (7.2%) عام 2008 وفي عام 2013 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فبلغ معدل نموه حوالي (2.8%).

وفي الشكل (1) رسم بياني يصف تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2.3 تطوّر النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة 1976-2013

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعًا من 1689.4 مليون دينار أردني عام 1976 إلى 3604.1 مليون دينار أردني سنة 1984، واستمر في النمو حتى عام 1987 حيث بلغ 3785.5 مليون دينار أردني، ثم بدأ في التراجع إلى حوالي 3428.7 مليون دينار أردني عام 1989. يعزى ذلك للأزمة الاقتصادية الخانقة التي عرفها الأردن، والتي أدت إلى تراجع قيمة العملة الأردنية من 3.3 دولار إلى 1.4 دولار وما تبع ذلك من غلاء في الأسعار، ثمّ عاد لينتعش سنة 2000 ليصل 5418.7 مليون دينار أردني ويستمر في النسق نفسه ليقارب ضعف ذلك سنة 2013 حيث وصل إلى 10812.8 مليون دينار أردني. وفي الشكل (1) رسم بياني يصف تطوّر الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي:



شكل رقم (1)

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة ما بين (1976- 2013)

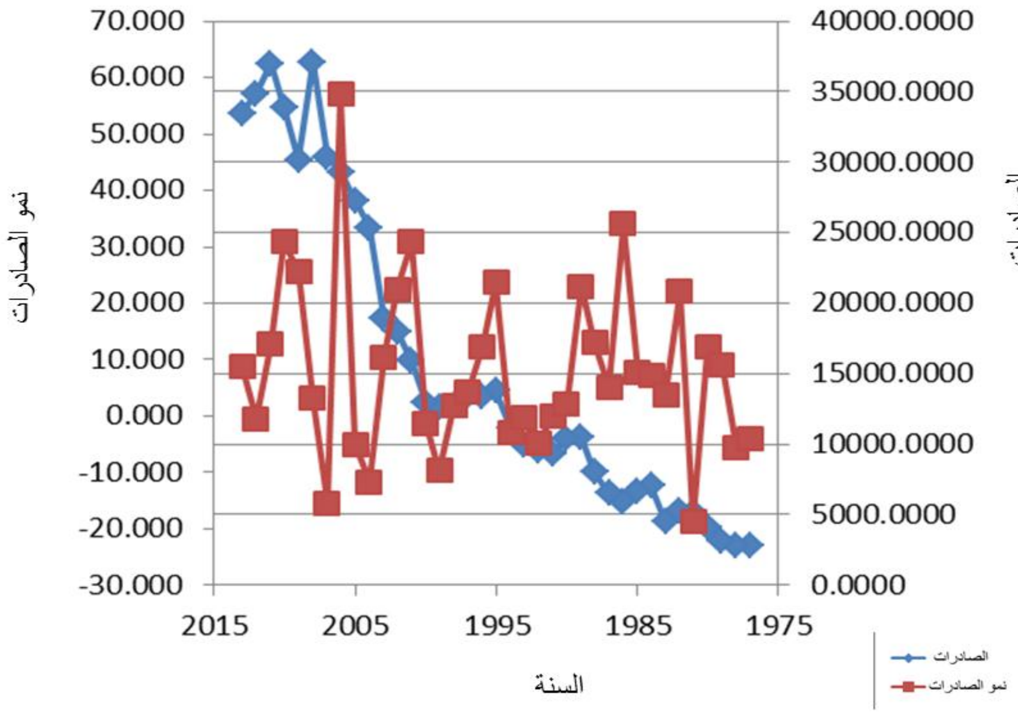
3.3 تطوّر الصادرات ونموّها:

تساهم مختلف الصناعات التعدينية والاستخراجية، والصناعات التحويلية في النهوض بالاقتصاد الأردني، وذلك رغم ضغط الأزمات السياسية والاقتصادية، خاصة

الأزمة المالية وتأثيرها على السياحة والصناعة. إجمالا، يلاحظ تطوّر إيجابي لحجم الصادرات الأردنية كما يصف ذلك الجدول التالي:

شهدت صادرات الأردن تطورًا ملموسًا بين سنة 1977 و1984 ثمّ تراجعت إلى حد 5920.3586 مليون دينار أردني سنة 1986 لتتراوح بين 8008،5931 و9926،2558 مليون دينار أردني سنة 1993، مسجلة بعد ذلك أرقامًا قياسية تجاوزت 10000 مليون دينار أردني منذ سنة 1994.

عرف الأردن أكبر نسبة صادرات سنة 2008 حيث وصلت لحجم قياسي بلغ 37127.0465 مليون دينار أردني وأصغر نسبة سنة 1978 حيث وصلت لحجم بلغ 2777.1490 مليون دينار أردني. بشكل عام ورغم التغيرات التي عرفتها الصادرات الأردنية، فإنّها كانت ولا تزال ترتفع على مرّ السنين. كما يبيّن الرسم البياني التالي:



الشكل (2)

تطوّر الصادرات ونموّها.

4.3 العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الأردن:

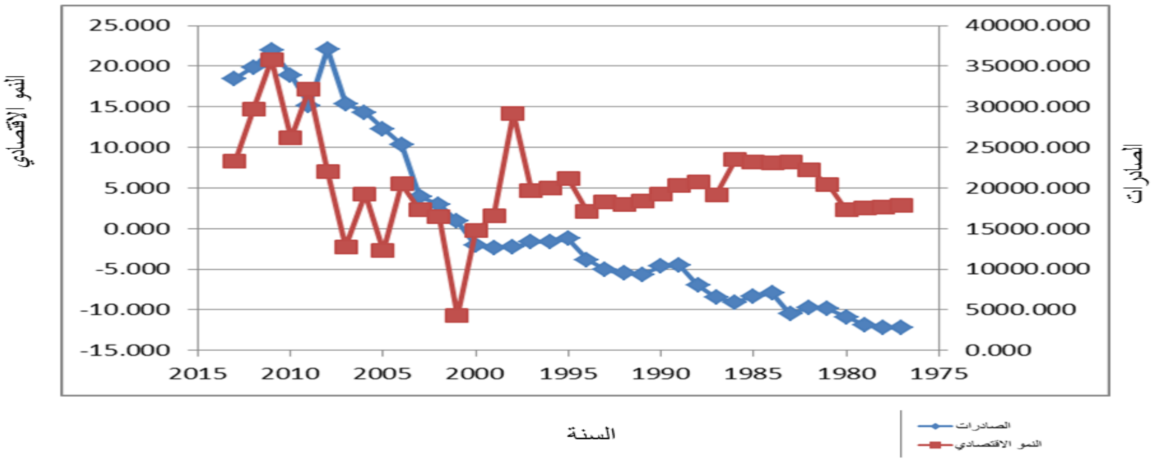
يحتل قطاع الصادرات في الأردن الجزء الأكبر في عملية النمو الاقتصادي، من خلال توفير العملات الصعبة لزيادة المدخرات الوطنية كما أنّ الصادرات تعمل على فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية، وهذا يساهم في توسيع حجم المنشئات مما يؤدي بدوره إلى توفير فرص عمل جديدة.

فكما نرى في الجدول الإحصائي، هناك علاقة إيجابية على العموم بين الصادرات والنمو الاقتصادي للأردن، فبين سنتي 1977 و1978 ارتفع حجم الصادرات من 2790.567 إلى 2777.149 مليون دينار أردني، ورافق ذلك نمو اقتصادي من 8% إلى 14.6% في الفترة نفسها، واستمر هدا النمو إلى سنة 1979 ليقارب 20% مرافقًا نموًّا في حجم الصادرات وصل إلى 3129.097 مليون دينار أردني. وفي سنة 1983 رافق تراجع الصادرات تراجعًا حادًّا في معدّل النمو ليصل إلى 2.218.

غير أنه وبعد تقلبات متتاليه عرفت نموًّا وتراجعًا متواليين، استطاع الأردن وبفعل الجهود الحثيثة والمشاريع الهامه والخبرات الاقتصادية التي طورها عبر السنين، استدراك النمو الاقتصادي المرافق للتقدم الحاصل على مستوى المبادلات التجارية. ليصل نمو الأردن سنة 1992 معدّلًا نوعيًّا شكّل قفزة تاريخيّة له، فقارب 14%، موازيًا للتطور الإيجابي لحجم الصادرات التي قاربت 9511 مليون دينار أردني.

وتحت الانتعاش الاقتصادي وصل النمو الاقتصادي معدلًّا مهمًّا قارب 8% سنة 2004 مرافقًا النمو التجاري الذي وصل لأول مرة 25.356827 مليون دينار أردني.

ليستمر مسلسل التقدم الاقتصادي الأردني ليصل سنة 2013 حجم الصادرات إلى 33455.769 ونمو اقتصادي قارب 3%، رغم الأزمة الاقتصادية العالمية والمناخ السياسي غير المستقر في المنطقة. وفيما يلي رسم يظهر التطوّر والعلاقة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي:



الشكل رقم (3)

العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الأردن

الفصل الرابع

التحليل القياسي

1.4 المقدمة

يُناقش هذا الفصل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن من الناحية العملية، التي يُمكن أنْ تعمل على تدعيم الجانب النظري لهذا الموضوع من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق أهداف الدراسة.

2.4 نموذج الدراسة:

لدراسة العلاقة بين الصادرات والنشاط الاقتصادي في الأردن تمّ اختيار بعض المتغيرات الاقتصادية اعتمادًا على الدراسات السابقة، وبما يتفق مع النظرية الاقتصاديّة، لتصف هذا التأثير كما يلي:

النموذج الأول:

GDP = F(EX , OPENNESS, WTO)……………………1

$GDP= \beta_0 + \beta_1 EX + \beta_2 OPENNESS + \beta_3 WTO$……..2

النموذج الثاني:

GDP_{-NX} = F(EX , OPENNESS, WTO)………………..3

$GDP_{-NX}= \beta_0 + \beta_1 EX + \beta_2 OPENNESS + \beta_3 WTO$….4

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

EX: الصادرات

OPENNESS: الانفتاح التجاري.

WTO: متغير وهمي يعبّر عن انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية.

GDP_{-NX} : الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي مطروحًا منه صافي الصادرات.

1. **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP):** ويعتبر إحدى المؤشرات التي تقيس حجم الاقتصاد في الدولة، ويستخدم في الحُكمِ على مستوى النشاط الاقتصادي لتلك الدولة، وقد تمّ استخدام قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2. **الانفتاح التجاري (Openness):** مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية وهو مجموع قيم الصادرات وقيم المستوردات منسوبًا إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي هو درجة انفتاح الاقتصاد الأردني على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، ويعبّر عنة رياضيًّا كما يلي:

$$\text{درجة الانفتاح} = \frac{\text{(الصادرات الوطنية + المستوردات)}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

3. الصادرات:

تمثّل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج.

3.4 اختبار فرضيّات الدراسة:

بهدف استقصاء فرضيات الدراسة، سيتم إجراء مجموعة من الاختبارات الأولية قبل تقدير النموذج القياسي في الدراسة وذلك كما يلي:

1.3.4 اختبار السكون للسلاسل الزمنية:

تعاني معظم السلاسل الزمنية من وجود جذر الوحدة، وبمعنى آخر إنّ الوسط الحسابي والتباين يتغيران مع الزمن، وإنّ إجراء التقدير مباشرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتياديّة (OLS) سيعطي قيمًا مرتفعة لمقدرات (R^2، t، F) وبالتالي تكون النتائج مضللة فيما يعرف بالانحدار الزائف. ولتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف يتمّ إجراء اختبار السكون لمعلمات النموذج، والذي يُعرف باختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، ويُعد اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey- Fuller) من أشهر الاختبارات المستخدمة في هذا المجال.

وبحسب هذا الاختبار فإنّ السلسة الزمنيّة تعتبر ساكنة إذا كانت قيمة t المحسوبة بالقيمة المطلقة أعلى من القيمة الجدوليّة، وفي هذه الحالة يتم رفض الفرضيّة الصفرية التي تشير إلى عدم وجود جذر وحدة وقبول بديلتها. ويتمّ تحديد درجة السكون بعد أخذ الفرق الأول للبيانات، فإذا كانت ساكنة فإنّ السلسلة تكون متكاملة من الدرجة الأولى، وإذا لم تصبح ساكنة عند الفرق الأول يتمّ أخذ الفرق الثاني وهكذا.

2.3.4 اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the Lag Length) والاستثناء على فترات التباطؤ الزمني:

يُعتبر اختبار عدد فترات التباطؤ من الضروريات الأساسيّة لإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، حيث تكون نتائج الاختبار حسّاسة جدًّا لعدد فترات التباطؤ المستخدمة.

ولإيجاد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني يتمّ عادة الاعتماد على بعض المعايير المستخدمة ومن أهمها طريقة أكايك (Akaike Information AIC)، وتعتمد هذه الطريقة بشكل أساسي على اختبار ما يسمّى (Likelihood Ratio Test)، حيث يتمّ اختبار عدد فترات التباطؤ المناسبة التي تعطي أقل قيمة (AIC)، أمّا الطريقة الثانية شوارتز (Schwartz`s Information Criterion) (SIC)، وهو اختبار آخر شائع الاستخدام لاختبار عدد فترات التباطؤ الزمني، ويعتمد أيضا على قيمة (Likelihood Ratio Test) وكما في الاختبار السابق يتمّ اختبار العدد الأمثل لعدد فترات التباطؤ الزمني التي تعطي أقل قيمة لـ(SIC).

3.3.4 اختبار التكامل المشترك جوهانسون :

يهدف هذا الاختبار إلى التأكّد من وجود توليفة أو أكثر بين متغيرات النموذج، تتصف بالسكون من سلاسل زمنية غير ساكنة على مستواها الأصلي، وفي حال وجود هذه التوليفة المشتركة فإنّه من المحتمل وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات على المدى

الطويل، وفي حال عدم وجود تكاملٍ مشتركٍ ما بين المتغيرات فإنّ العلاقة التوازنيّة على المدى الطويل تبقى مثاراً للشك والتساؤل.

ولتحديد عدد متّجهات التكامل المشترك، يقترح اختبار إحصائيتين، هما:

1- اختبار الأثر (Trace test -λ trace) حيث يختبر فرضيّة العدم القائلة أنّ عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (q = r)،

2- اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)، ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة أنّ هناك (r) متجهًا للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r + 1) متجهًا للتكامل المشترك.

4.3.4 تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM:

يُستخدم هذا النموذج بهدف تصحيح حالة عدم التوازن، ويعمل على الربط الديناميكي بين التغيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لمتغيرات الدراسة أثناء عملية التعديل، بهدف الوصول للتوازن طويل الأجل.

ويستخدم أيضا لتحديد اتجاه العلاقة السببية في المدى القصير والطويل، ويعتبر هذا النموذج نموذج انحدار ذاتي، ولكن مقيّد بإضافة حد تصحيح الخطأ (Error Correction Term) ، ومن أجل تقييم طبيعة العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير، يتمّ تحليل مكوّنات التباين (Variance Decomposition)، ودوال الاستجابة الفوريّة (Impulse Response) المشتقة من نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

4.4 نتائج التحليل القياسي:

تم اللجوء إلى طريقة تحليل السلاسل الزمنية لاختبار فرضيات هذه الدراسة، وذلك بعد إجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة، كاختبار جذر الوحدة للسكون، واختبار التكامل المشترك.

1.4.4 اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test):

تمّ الاستعانة باختبار جذر الوحدة ديكي – فولر الموسع (ADF) لاستقصاء مدى سكون متغيرات النموذج القياسي وفقا للقاطع والاتجاه، ومن خلال جدول (1) يُلاحظ أنّ البيانات لم تسكن عند مستواها، حيث كانت القيم المحسوبة للاختبار أقل من القيم الحرجة بالقيمة المطلقة. وبعد أخذ الفرق الأول سكنت كلّ المتغيرات عند مستوى معنوية 1%.

وبناءً عليه فإنّ السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (1). وبالتالي وحسب التطبيق اختبار التكامل المشترك يجب أن تكون جميع المتغيرات لها درجة السكون نفسها، وهذا ما تحقق في هذا البحث.

جدول (1)

نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع

المتغير	المحسوبة قيمة DF	القيمة الحرجة	عدد فترات التباطؤ	النتيجة
GDP	0.141200	-2.951125	5	غير ساكن
GDP_{NX}	-0.240883	-2.943427	0	غير ساكن
OPENNES	-0.713014	-2.943427	0	غير ساكن
WTO	-1.219216	-2.943427	0	غير ساكن
EX	-1.367640	-2.943427	0	غير ساكن

جدول(2)

نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع بعد أخذ الفرق الأول لمتغيرات الدراسة

المتغير	المحسوبة ADF قيمة	القيمة الحرجة	عدد فترات التباطؤ	النتيجة
GDP	-3.091703	-2.954021	3	ساكن
GDP_{NX}	-5.974189	-2.945842	0	ساكن
OPENNES	-5.348530	-2.945842	0	ساكن
WTO	-6.000000	-2.945842	0	ساكن
EX	-6.367261	-2.945842	0	ساكن

1.1.4.4 نتائج النموذج الأول:

يتمّ من خلال هذا النموذج استقصاء أثر النمو في الصادرات على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وبناء على نتائج اختبار السكون سيتمّ الاعتماد على منهجية التكامل المشترك ومنهج تصحيح الأخطاء.

أولا: اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني:(Lag Length Selection)

لقد تمّ إجراء هذا الاختبار باستخدام المعايير السابق ذكرها، وتمّ التوصل للنتائج المبينة في الجدول رقم (3)، ويظهر من هذا الجدول أنّ معيار أكايك (AIC) قد حدد فترات التباطؤ بستة فترات تباطؤ زمني، في حين أنّ معيار شوارتز (SC) أشار إلى أنّ فترتي تباطؤ تكفي للتغلب على مشكلة الارتباط.

جدول (3)

اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	AIC	SC
0	0.545868	0.729085
1	-6.820989	-5.904904
2	-7.652698	-6.003745
3	-7.471872	-5.090051
4	-7.936002	-4.821313
5	-8.905207	-5.057650
6	-10.16942	-5.588994

بهدف التغلب على مشكلة عدم التوافق بين المعيارين على فترة تباطؤ مثلى، فسيتم اللجوء إلى X^2 اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ. ويتّضح من خلال الاختبار كما في جدول (4) أنّه يمكن قبول فترة تباطؤ زمني واحدة أو فترتين.

جدول (4)

اختبار الاستثناء على عدد فترات التباطؤ الزمني

	LNGDP	LNEX	LNOPENNES	WTO	χ^2
Lag 1	46.84112	17.55866	37.23828	21.81609	144.9393
	[1.65e-09]	[0.001505]	[1.61e-07]	[0.000218]	[0.000000]
Lag 2	1.113156	1.164031	1.230674	52.83981	73.50654
	[0.892179]	[0.883984]	[0.873023]	[9.21e-11]	[2.41e-09]

ثانيا: اختبار سببية جرينجر (Granger Causality Test):

حيث تمّ تطبيق اختبار السببية من جانبين هما تأثير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على متغيرات الدراسة: الانفتاح التجاري (Openness)، والنمو في

الصادرات (EX)، وتأثير انضمام الأردن إلى منظمة التجارة (WTO). وبالمقابل دراسة تأثير متغيرات الدراسة على الناتج المحلي الإجمالي.

يُظهر جدول (5) أنّ هناك علاقة سببيّة في اتجاهٍ واحد من المتغيرات المستقلة جميعها، باتجاه المتغير التابع والممثل بالناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية.

جدول (5)

اختبار السببيّة

الفرضية الصفرية	احصائيةF	الاحتمالية	النتيجة
الصادرات لا تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.48721	0.0811	يوجد علاقة سببية
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يؤثر في الصادرات	1.14146	0.3495	لا يوجد علاقة سببية
الانفتاح التجاري لا يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.00726	0.0470	يوجد علاقة سببية
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يؤثر في الانفتاح التجاري	0.46731	0.7074	لا يوجد علاقة سببية
الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لا تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.38326	0.0319	يوجد علاقة سببية
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يؤثر بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية	4.35211	0.0123	يوجد علاقة سببية

ثالثا: اختبار التكامل المشترك(Co-integration Test):

بعد أن تبيّن بأن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى فإنّه لا بدّ من إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، بعد إجراء هذا الاختبار باعتماد فترة تباطؤ زمني واحدة، أظهرت النتائج كما في جدول (6) أنّه عندما تمّ افتراض فرضية العدم R=0 مقابل البديلة R>0 كانت القيمة المحسوبة (54.84784) في حين كانت

القيمة الحرجة (54.07904) ، وبالتالي يمكن القول إنّ هناك علاقة (متّجه) تكاملي واحد على الأجل الطويل تربط متغيرات الدراسة ببعضها.

الأمر ذاته ينطبق على اختبار القيمة الكامنة العظمى الذي يظهر النتائج ذاتها، كما يتضح من الجدول رقم (7). حيث كانت القيمة المحسوبة (30.31841) في حين كانت القيمة الحرجة (28.58808).

جدول (6)

نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test)

Null hypo.	Alternative hypo.	Trace Statistic	Critical 0. 05 Value	Prop.
r = 0	r = 1	54.84784	54.07904	0.0426
r ≤ 1	r = 2	24.52943	35.19275	0.4291
r ≤ 2	r = 3	10.87981	20.26184	0.5537
r ≤ 3	r = 4	1.763968	9.164546	0.8241

جدول (7)

نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)

Null Hypo.	**Alternative hypo.**	**Max-Eigen Statistic**	**0.05 Critical Value**	**Prop.**
r = 0	r = 1	30.31841	28.58808	.0297
r ≤ 1	r = 2	13.64962	22.29962	.4945
r ≤ 2	r = 3	9.115844	15.89210	.4215
r ≤ 3	r = 4	1.763968	9.164546	.8241

بناءً على ما سبق يمكن تقدير المعادلة على الصورة التالية كما يتضح في الجدول رقم (8)

جدول (8)

معادلة التكامل المشترك

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNGDP	LNEX	LNOPENNES	WTO	C
1.000000	-0.457927	-0.418273	-0.365854	-1.704343
	(0.11091)	(0.16119)	(0.07213)	(0.33055)

ويمكن كتابة المعادلة بالصورة :

LNGDP = 1.70 + 0.42 LN(OPENNES) + 0.37 WTO + 0.46 LN(EX)

ومن خلال هذه المعادلة يمكن التوصل لما يلي:

1. إنّ نمو الصادرات سيؤدي لارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت مرونة الناتج المحلي الإجمالي نسبة للصادرات حوالي (0.46%)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
2. إنّ درجة الانفتاح التجاري تؤثر إيجابًا في الناتج المحلي الإجمالي.
3. انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية WTO اتضح أن تأثيرها كان موجبًا.

رابعا: نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model):

بما أنّ الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو الكشف عن أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن، وبعد أن تبيّن سكون متغيرات الدراسة عند الفرق الأول، وبعد أن تبيّن وجود علاقة تكامل مشترك بينها، كان لا بدّ من اللجوء إلى استخدام نموذج تصحيح الخطأ.

ولقد تمّ الاعتماد على نتائج الاختبار لبيان السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل، وكذلك تمّ استخدام أداتين رئيسيتين في التحليل، هما: تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)، وتحليل دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل (Function Response Impulse)، حيث تمّ تطبيق الاختبارين من خلال نموذج تصحيح الخطأ.

1. اختبار السببية على المدى الطويل:

يوضح الجدول رقم (9) أنّ حدّ تصحيح الخطأ للمتغير التابع (GDP) سالب ومعنوي من الناحية الإحصائيّة ويساوي تقريبا (−0.04) ، الأمر الذي يعني أنّ هناك علاقة سببية طويلة الأجل من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع.

جدول (9)

نتائج اختبار السببية على المدى الطويل

Error Correction:	D(LNGDP)	D(LNEX)	D(LNOPENNES)	D(WTO)
CointEq1	-0.034014	-0.025649	-0.113769	-0.079974
Standard Error	(0.01368)	(0.04341)	(0.04277)	(0.04287)
T- statistic	[-2.48661]	[-0.59086]	[-2.66022]	[-1.86532]

2. اختبار تحليل مكونات التباين:

يقوم اختبار تحليل مكونات التباين تفسير مقدار التباين في التنبؤ لكلّ متغيّر بسبب خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، كذلك يحدد الاختبار مقدار التباين العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى من أجل التعرف على القدرة التفسيرية للمتغير التابع، والمتغيرات المستقلة في تفسير أخطاء التباين، وللتأكد من مصداقية نتائج الاختبار يتمّ إعادة اللجوء إلى توزيع تشولاسكي (Cholaski) الذي يتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات، والطريقة التي يدخل بها كلّ متغير في النموذج، وحتى يتمّ التأكد بأنّ النتائج التي يتمّ الحصول عليها غير منحازة يتمّ إعادة الاختبار بعد إعادة ترتيب البيانات. (Guajarati, Porter, 2009)

وقد تبيّن من الجدول رقم (10) أنّ المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي يفسّر في السنة الأولى ما نسبته 100% من التباين الخاص به، ولكن تراجعت القدرة التفسيرية لتصل إلى 46% في الفترة السابعة، ثمّ وصلت إلى 58% في الفترة العاشرة. أمّا بالنسبة للمتغيّرات المستقلة فإنّ متغيّر الانفتاح التجاري يعتبر صاحب أكبر قدرة تفسيرية حيث يفسر في الفترة العاشرة ما نسبته 30%، يليه متغيّر الصادرات الذي يُفسّر تقريبًا 12%، في حين لم تتجاوز قدرة متغير الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة 0.3% .

جدول (10)

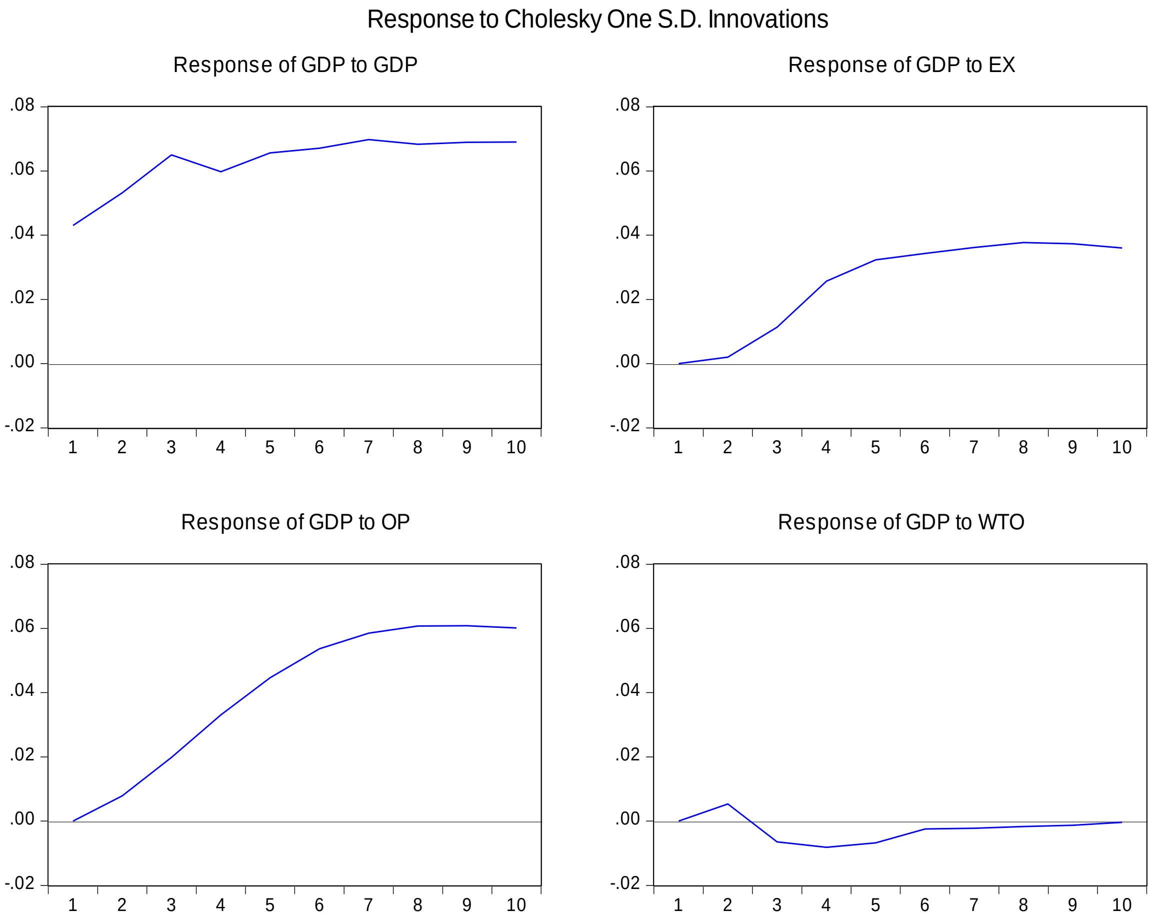
نتائج اختبار تحليل مكونات التباين

Period	LNGDP	LNEX	LNOPENNES	WTO
1	100 .000000	100 .000000	100 .000000	100 .000000
2	8.01531	0.087562	1.302732	.594395
3	3.10608	.390169	4.767776	0.735972
4	3.41887	5.291390	10.37654	0.913194
5	5.09087	.219638	15.87064	0.818848
6	8.85501	.758468	20.77559	0.610937
7	4.54969	0.66665	24.30516	0.478504
8	1.27339	11.41491	26.92052	0.391183
9	59.14075	11.85738	28.67193	0.329940
10	57.75793	12.07470	29.88298	0.284390

3. دالة الاستجابة لردة الفعل:

تعمل هذه الدالة على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة (Shocks)، التي تتعرض لها المتغيّرات المختلفة المتضمنة في نموذج VECM، وتعكس كيفية استجابة كلّ متغيّر من هذه المتغيّرات لأيّ صدمة مفاجئة في أيّ متغيّر في النموذج مع مرور الزمن، ويعد كلّ من تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل أهمية كبيرة في عمليات التنبؤ.

ويتّضح من خلال الشكل رقم (4) أنّ حدوث صدمة في متغيري الانفتاح التجاري والصادرات سيكون له أثر في الناتج المحلي الإجمالي، وأمّا بالنسبة لمتغيّر (WTO) فإنّ الصدمات فيها سيؤثر سلبيًّا وبشكل قليل جدًّا على الناتج المحلي الإجمالي.



الشكل رقّم (4)

دالة الاستجابة لردة الفعل للنموذج الأول

2.1.4.4 نتائج النموذج الثاني:

تم من خلال هذا النموذج استقصاء أثر النمو في الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في حالة الاقتصاد المغلق، أيْ استثناء قيمة صافي الصادرات، بهدف مقارنة النتائج مع النموذج الأول والخروج بتوصيات يكون لها تأثيرها في النمو الاقتصادي في الأردن.

أولا: اختبار عدد فترات التباطؤ:

لقد تمّ اجراء هذا الاختبار باستخدام المعايير السابق ذكرها، وتمّ التوصل للنتائج المبينة في الجدول رقم (11)، ويظهر من هذا الجدول أنّ معيار أكايك (AIC) قد حدد فترات التباطؤ بستة فترات تباطؤ زمني، في حين أنّ معيار شوارتز (SC) أشار إلى أنّ فترة تباطؤ واحدة تكفي للتغلب على مشكلة الارتباط.

جدول(11)

اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	AIC	SC
0	1.787498	1.970715
1	-4.776584	-3.860499
2	-5.031467	-3.382514
3	-4.922019	-2.540198
4	-5.635078	-2.520389
5	-5.956414	-2.108858
6	-6.835597	-2.255172

وبهدف التغلب على مشكلة عدم التوافق بين المعيارين على فترة تباطؤ مُثلى، لذلك يتمّ اللجوء إلى اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ.

ويتّضح من خلال الاختبار كما في الجدول رقم (12) أنّه يمكن قبول فترة تباطؤ زمني واحدة أو فترتين X^2.

جدول (12)

اختبار الاستثناء على عدد فترات التباطؤ الزمني

	LNGDPNX	LNEX	LNOPENNES	WTO	Joint
Lag 1	37.30228	20.18318	36.45942	15.17019	112.6831
	[1.56e-07]	[0.000459]	[2.33e-07]	[0.004361]	[1.11e-16]
Lag 2	4.485897	1.437072	1.234206	23.99315	33.78060
	[0.344223]	[0.837727]	[0.872435]	[8.01e-05]	[0.005815]

ثانيا: اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test):

أظهرت النتائج كما في الجدول رقم (13) أنّه عندما تمّ افتراض فرضية العدم R=0 مقابل البديلة R>0 كانت القيمة المحسوبة (60.57871)، في حين كانت القيمة الحرجة (47.85613)، وبالتالي يمكن القول إنّ هناك علاقة (متجه) تكاملي على الأجل الطويل تربط متغيرات الدراسة ببعضها.

الأمر ذاته ينطبق على اختبار القيمة الكامنة العظمى الذي يظهر النتائج ذاتها، كما يتضح من الجدول رقم (14). حيث كانت القيمة المحسوبة (46.78457) في حين كانت القيمة الحرجة (27.58434).

جدول (13)

نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test)

Null hypo.	Alternative hypo.	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prop.
r = 0	r = 1	60.57871	47.85613	0.0021
r ≤ 1	r = 2	13.79414	29.79707	0.8520
r ≤ 2	r = 3	6.414231	15.49471	0.6466
r ≤ 3	r = 4	1.319920	3.841466	0.2506

جدول (14)

نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)

Null Hypo.	Alternative hypo.	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prop.
r = 0	r = 1	46.78457	27.58434	0.0001
r ≤ 1	r = 2	7.379907	21.13162	0.9374
r ≤ 2	r = 3	5.094311	14.26460	0.7299
r ≤ 3	r = 4	1.319920	3.841466	0.2506

بناءً على ما سبق، يمكن تقدير المعادلة على الصورة التالية كما يتضح من الجدول رقم (15)

جدول (15)

معادلة التكامل المشترك

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNGDP	LNEX	LNOPENNES	WTO	C
1.000000	-0.225117	-0.648626	-0.732664	-1.773555
	(0.80514)	(0.74625)	(0.59856)	

ويمكن كتابة المعادلة بالصورة :

LNGDP = 1.77 + 0.65 LN(OPENNES) + 0.23 LN(EX) + 0.73 WTO

ثالثا: نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model):

لقد تمّ الاعتماد على نتائج الاختبار لبيان السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل، وكذلك تمّ استخدام أداتين رئيسيتين في التحليل، هما تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) ، وتحليل دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل (Function Response Impulse)، بحيث تمّ تطبيق الاختبارين من خلال نموذج تصحيح الخطأ.

1. اختبار السببية على المدى الطويل:

يوضح الجدول رقم (16) أنّ حدّ تصحيح الخطأ للمتغير التابع (GDP) سالب ولكنه غير معنوي من الناحية الاحصائيّة ويساوي تقريبا (−0.13) ، الأمر الذي يعني عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، ولكن العلاقة سببية بشكل غير مباشر كما تم الاشارة سابقا.

وبالنسبة لاتجاه السببية من المتغير التابع باتجاه المتغيرات المستقلة يُلاحظ أنّها غير معنويّة من الناحية الإحصائية .

جدول(16)

نتائج اختبار السببية على المدى الطويل

Error Correction:	D(LNGDP)	D(LNEX)	D(LNOPENNES)	D(WTO)
CointEq1	-0.132399	0.234634	0.100227	-0.107369
Standard Error	(0.10538)	(0.10003)	(0.13238)	(0.05999)
T- statistic	[-1.25643]	[2.34558]	[0.75710]	[-1.78975]

2. اختبار تحليل مكونات التباين:

تبين من الجدول رقم (17) أنّ المتغيّر التابع للناتج المحلي الإجمالي يفسّر في السنة الأولى ما نسبته 100% من التباين الخاص به، ولكن تراجعت القدرة التفسيريّة بشكل بسيط لتصل إلى 65% في الفترة السادسة، وتستمر بالانخفاض حيث وصلت إلى 62% في الفترة العاشرة.

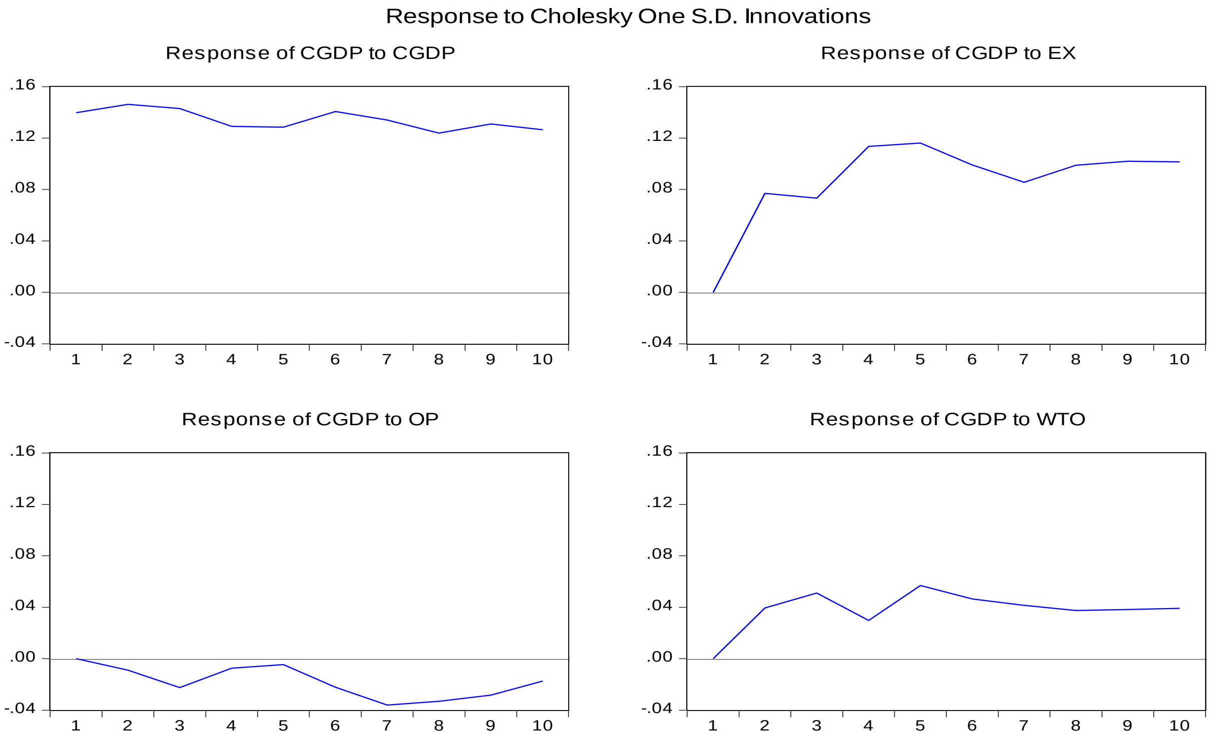
أمّا بالنسبة للمتغيرات المستقلة فإنّ متغيّر الصادرات الذي يُفسّر تقريبا 30%، يعتبر صاحب أكبر قدرة تفسيريّة، يليه متغيّر (WTO) حيث يفسّر في الفترة العاشرة ما نسبته 6%، في حين بلغت قدرة متغيّر الانفتاح التجاري 2%.

جدول(17)

نتائج اختبار تحليل مكوّنات التباين

Period	LNGDP	LNEX	LNOPENNES	WTO
1	100.0000	100.0000	100.0000	100.0000
2	84.37277	12.23858	0.163758	3.224890
3	79.24948	14.60515	0.760407	5.384962
4	72.31709	22.40308	0.596105	4.683725
5	66.97230	26.68154	0.470442	5.875716
6	65.92548	27.38219	0.667123	6.025200
7	65.57974	27.17218	1.217435	6.030648
8	64.36999	28.16196	1.551856	5.916188
9	63.58370	28.92941	1.684356	5.802532
10	62.92871	29.67812	1.624413	5.768753

3. دالة الاستجابة لردة الفعل:



الشكل رقم (5)

دالة الاستجابة لردة الفعل للنموذج الثاني.

ويتضح من خلال الشكل رقم (5) أن حدوث صدمة في متغيري (WTO) والصادرات سيكون له أثر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأما بالنسبة لمتغير الانفتاح التجاري فإن الصدمات فيها ستؤثر سلبيا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

4-5 النتائج:

نتائج النموذج الأول:

1- تشير النتائج إلى أنّ الصادرات لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يتّفق مع النظرية الاقتصادية.

وتشير النتائج بأنّ درجة الانفتاح الاقتصادي تؤثر إيجابًا في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنّ انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية (WTO) لها تأثير إيجابي أيضاً.

2- هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من المتغيرات المستقلة جميعها باتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

3-جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

4-يوجد علاقة متجه تكاملي واحد على الأجل الطويل تربط متغيرات الدراسة مع بعضها .

5-هناك علاقة سببية طويلة الأجل من المتغيرات المستقلة باتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الانفتاح التجاري لديه أكبر قدرة تفسيرية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث يقيس 3%، يليه الصادرات ويقيس تقريباً 12% ولم تتجاوز قدرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ما نسبته (0.3%) .

6-حدوث صدمة في الصادرات والانفتاح التجاري سيكون له أثر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أما بالنسبة WTO فإن الصدمات فيها تؤثر سلباً وبشكل قليل جداً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

نتائج النموذج الثاني:

1- تشير النتائج إلى وجود علاقة متجه تكاملي على الأجل الطويل تربط متغيرات الدراسة مع بعضها .

2-وجود أثر غير مباشر للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأيضًا الانفتاح التجاري.

3-زيادة الانفتاح التجاري وانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية سيؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدمات المتاحة للأفراد وبالتالي ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

4-عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع ولكن يوجد علاقة سببية بشكل غير مباشر.

5-الصادرات صاحبة أعلى قدرة تفسيرية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث يقيس 30% يليه WTO حيث يفسر بنسبة 6% والانفتاح التجاري 2%.

6-لا يوجد علاقة سببية بين GDP والمتغيرات المستقلة.

7-حدوث صدمة في الصادرات و WTO سيكون له أثر في الناتج المحلي، وأما بالنسبة للانفتاح فإن الصدمات ستؤثر سلباً على الناتج.

6.4 التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

1-العمل على تهيئة البيئة الملائمة لتشجيع الصادرات الأردنية عن طريق توسيع نطاق الصناعات المرتبطة بالمواد الأولية وتصديرها كمنتجات مصنّعة، أيْ العمل على إقامة صناعات متكاملة بدلًا من تصديرها كسلع نصف مصنعة، مما يؤدي لزيادة الصادرات فينتج زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2-العمل على الترويج للصادرات الأردنية بأساليب وطرق الكترونية حديثة، والعمل على تنويع الأسواق بالتنسيق مع السفارات الأردنية في الخارج؛ للاستفادة من الاتفاقيات التجارية المختلفة الموقّعة بين الأردن ودول العالم، للاستفادة من انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية (WTO).

3-العمل على جعل السلع المنتجة محليًّا قادرة على المنافسة في الأسواق العربية والعالمية، بحيث تكون مواكبة لتطورات التقنية رفيعة المستوى، وهذا يجعلها بحاجة لرؤوس أموال ومهارات عالية، مما يدفع الحكومة إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية، مما يؤدي لزيادة الصادرات والاستفادة من الانفتاح التجاري لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

4-العمل على رفع مستوى التعليم في الأردن مقارنة مع المستوى العالمي، للعمل على رفع المستوى العام للمهارات البشرية، لتوفير الكفاءات والخبرات عالية التدريب والتأهيل ذات المقدرة على تحسين نوعية الصادرات الأردنية، لرفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

5-العمل على بناء أسواق تصديرية للمدى الطويل بدلًا من الاعتماد على النظرة قصيرة المدى، من خلال إعطاء الحوافز للقطاعات الإنتاجية، وزيادة مستوى الخدمات المقدمة، وتسهيل إجراءات التصدير؛ للمحافظة على نوعية متميزة من السلع مما يجعل السلع الأردنية في موقف تنافسي أفضل.

المراجع

أ- المراجع العربية

الأمين، عبد الوهاب. 2000. التنمية الاقتصادية: **المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة على البدان العربية، دار** حافظ للنشر والتوزيع، جامعة عمان الأهلية، الأردن.

أوشر، دان. 1989. **قياس النمو الاقتصادي**، تعريب يحيى غني النجار، جامعة بغداد، بيت الحكمة، العراق.

أيدجمان، مايكل. 2002. **الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، تعريب إبراهيم منصور، **الرياض دار المريخ**، السعودية.

البحيري، صلاح الدين. 1991. **جغرافية الأردن**، ص17 ، ط2، مكتبة الجامع الحسيني، عمان، الأردن .

بركات، محمد. 2010. **جغرافية التجارة الأردنية، دار أيلة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.

بني أحمد، محمد. 2000. **العوامل المؤثرة على تجارة الأردن الخارجية: دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

البياتي، فارس رشيد .2008. **التنمية الاقتصادية سياسيًّا في الوطن العربي**، دار أيلة للنشر، عمان ، الأردن .

جويد، رائد فاضل. 2013. **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 15، جامعة تكريت، العراق.

حبيب، كميل والبني، حازم. 1997. **دراسات في الإنماء والتطور**، المؤسسة للكتاب، طرابلس، لبنان.

الحلاق، سعيد. 1997. تذبذب الصادرات الأردنية: **الأسباب والانعكاسات**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: م 15: ص 115-93، جامعة اليرموك، الأردن.

داود، حسام علي. 2002. **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

درويش، العشري. 1976. **التجارة الخارجية**، مكتبة عين شمس، القاهرة. مصر.

الرازي، منصور. 1975. **اتجاهات وتطور التجارة الخارجية للعراق للفترة (1950-1973)** "مجلة التجارة"، العدد (4/3)، ص 26، بغداد، العراق.

الزعبي، بشير. 2004. **تأثير رأس المال البشري والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن** ، عمان الأردن .

السريتي، محمد ونجا، عبد الوهاب. 2008. **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر.

سعيدي، وصاف. 2002. **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، عدد1، جامعة ورقلة، الجزائر.

السميران، محمد .2007. **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن**: باستخدام طريقة ARDL، **مجلة إربد للبحوث والدراسات**، المجلد 11، العدد الأول، الأردن.

السني، عادل. 2000. **سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية وأثارها على الاقتصاد المصري**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

شطناوي، ميس عوض. 2013. **الصادرات الصناعية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2010)** ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ،الأردن.

صديق، ثريا حسن. 2004. **العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان**، جامعة الملك سعود، السعودية.

الصرن، رعد حسن. 2000. **أساسيّات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا.

صقر، عمر. 1993. **سياسات التجارة الخارجية**، مكتبة عين شمس، القاهرة. مصر.

الطائي، غازي صالح. 1999. الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.

الطائي، يونس عبدالله. 1989. **التجارة الخارجية في الوطن العربي**، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية التربية، جامعة الموصل، العراق.

الطراونة، سعيد محمود. 2008. **الصادرات والمستوردات ومحددات كل منها وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن: تحليل التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ VECM**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 23، العدد الثاني، جامعة مؤتة، الأردن.

طلافحة ، قصي محمد. 2005. **الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية (1976-2002)**، جامعة اليرموك، الأردن.

العبدلي، عابد بن عابد. 2005. **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد 27، جامعة أم القرى، السعودية.

عجمية محمد عبد العزيز والليثي، محمد علي. 2004. **التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها- سياساتها**، الدار الجامعية، مصر.

عجمية، عبد العزيز. 2007. **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر.

عريقات، حربي، موسى. 2006. **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن.

عز العرب، مصطفى. 1988. **سياسات وتخطيط التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة. مصر.

عوض، طالب محمد. 1995. **التجارة الدولية: نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المعرفية، عمان، الأردن.

الكواز، سعد محمود. 1995. **هيكل الاستيرادات وأثره على نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق خلال عام 1958-1990**، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، العراق.

الكورى، محمد. 1992. **التجارة الخارجية في الجمهورية العربية اليمينية وأثرها على التنمية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

متولى، ابو بكر. 1980. **الاقتصاد الخارجي "نظرة تحليلية"**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.

المدرس، سري محمود. 1980. أسس التجارة الدولية، **مجلة كلية الآداب**، العدد16، جامعة البصرة، العراق.

مشروب، إبراهيم. 2006. **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، دار المنهل اللبناني، ط1، لبنان.

مهدي، كريم،. 1986. **تطور التجارة الدولية الاقتصادية في العالم الثالث**، مجلة النفط والتنمية، العدد 1، بغداد، العراق.

ب-المراجع الأجنبية:

Aboul-Foul, Bassam .2004.**Testing the export –let growth hypothesis: evidence from Jordan**, Department of Economics, American University of Sharjah , United Arab Emirates.

Ekanayke, E. M., Halikdies, Mahlis and Boutcher, Graham. 2013. **Exports and Economic Growth: Some Empirical Evidence from the U.S Metropolitans Area**, Bethune- Cookman University .U.S.

Gujarti,D.N.,Porter,D.C.(2009),**Basic Econometrics**,The McGraw Hill ,International Edition,05thedition ,PP.653, 654, 744-788. New York, united states of America.

Hallaq, Said. 1994. **Export instability and Economic Growth: The case of Jordan**, Abhath AlYarmouk, Yarmouk University, Jordan.

Husein, Jamal. 2007. **Export let-Growth hypothesis: A Multivariate co integration and causality: Evidence from Jordan**, Angelo State University, U.S.A.

Koh, Sea Ran and Mah, Jai S.2013. **The effect of Export Composition on Economic Growth: The case of Korea**, Tennessee State University of Business, Korea.

Krueger, A. O. 1980**. Trade policy as an input to development,** American Economic Review, 7, pp. 288-292.

Smith, A. 1976. **An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations** . Clarendon press, Oxford University Press, New York. Pp 10-17.

www. Iasj.net/iasj? Func=fulltext and aid

الملاحق

ملاحق (أ)

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

جدول

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

للفترة ما بين (1976 – 2013) دينار أردني

السنة	الناتج الاجمالي الحقيقي (مليون دينار أردني)	النمو الاقتصادي
1976	1689.4	----
1977	1829.6	8.299
1978	2098.1	14.675
1979	2534.6	20.805
1980	2818.1	11.185
1981	3302.2	17.178
1982	3534.2	7.026
1983	3455.8	−2.218
1984	3604.1	4.291
1985	3506.5	−2.708
1986	3699.5	5.504
1987	3785.5	2.325
1988	3840.8	1.461
1989	3428.7	−10.730
1990	3419.3	−0.274
1991	3474.3	1.609
1992	3967.3	14.190
1993	4151.1	4.633
1994	4358.1	4.987
1995	4627.7	6.186
1996	4724.3	2.087
1997	4880.5	3.306
1998	5027.5	3.012
1999	5198	3.391
2000	5418.7	4.246
2001	5704.2	5.269
2002	6034.2	5.785
2003	6285.2	4.160
2004	6823.7	8.568
2005	7379.6	8.147
2006	7976.9	8.094
2007	8629	8.175
2008	9253.1	7.233
2009	9759.9	5.477
2010	9985.5	2.311
2011	10243.8	2.587
2012	10515.3	2.650
2013	10812.8	2.829

- المصدر : دائرة الإحصاءات العامة

  البنك المركزي/ نشرات مختلفة
- تمّ احتساب النمو الاقتصادي من قبل الباحث.

ملاحق (ب)

تطوّر الصادرات ونموّها

جدول

تطوّر الصادرات ونموّها

السنة	الصادرات	نمو الصادرات
1977	2790.5673	8.877
1978	2777.1490	-0.481
1979	3129.0967	12.673
1980	4096.8846	30.929
1981	5148.0000	25.656
1982	5307.3689	3.096
1983	4491.5127	-15.372
1984	7053.9518	57.051
1985	6701.9948	-4.990
1986	5920.3586	-11.663
1987	6539.4874	10.458
1988	8009.5931	22.480
1989	10486.3743	30.923
1990	10337.7459	-1.417
1991	9340.1690	-9.650
1992	9511.0805	1.830
1993	9926.2558	4.365
1994	11144.0262	12.268
1995	13778.0409	23.636
1996	13386.5594	-2.841
1997	13338.1606	-0.362
1998	12685.9810	-4.890
1999	12671.9928	-0.110
2000	12938.7510	2.105
2001	15907.1163	22.942
2002	17981.4958	13.041
2003	18904.2603	5.132
2004	25356.8267	34.133
2005	27306.4754	7.689
2006	29288.2186	7.257
2007	30400.6493	3.798
2008	37127.0465	22.126
2009	30189.0715	-18.687
2010	33877.8791	12.219
2011	36977.7353	9.150
2012	34884.8329	-5.660
2013	33455.7688	-4.097

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

  البنك المركزي/ نشرات مختلفة
- تمّ احتساب نمو الصادرات من قبل الباحث.

ملاحق (ج)

تطوّر الصادرات و النمو الاقتصادي

للفترة (1976- 2013) بالمليون دينار أردني

جدول

تطوّر الصادرات و النمو الاقتصادي

للفترة (1976- 2013) بالمليون دينار أردني

السنة	الصادرات	النمو الاقتصادي
1977	2790.567	8.299
1978	2777.149	14.675
1979	3129.097	20.805
1980	4096.885	11.185
1981	5148.000	17.178
1982	5307.369	7.026
1983	4491.513	-2.218
1984	7053.952	4.291
1985	6701.995	-2.708
1986	5920.359	5.504
1987	6539.487	2.325
1988	8009.593	1.461
1989	10486.374	-10.730
1990	10337.746	-0.274
1991	9340.169	1.609
1992	9511.081	14.190
1993	9926.256	4.633
1994	11144.026	4.987
1995	13778.041	6.186
1996	13386.559	2.087
1997	13338.161	3.306
1998	12685.981	3.012
1999	12671.993	3.391
2000	12938.751	4.246
2001	15907.116	5.269
2002	17981.496	5.785
2003	18904.260	4.160
2004	25356.827	8.568
2005	27306.475	8.147
2006	29288.219	8.094
2007	30400.649	8.175
2008	37127.047	7.233
2009	30189.071	5.477
2010	33877.879	2.311
2011	36977.735	2.587
2012	34884.833	2.650
2013	33455.769	2.829

- المصدر : دائرة الإحصاءات العامة

  البنك المركزي/ نشرات مختلفة

- تمّ احتساب النمو الاقتصادي من قبل الباحث.

السيرة الذاتية

الاسم: نبال يوسف محمد بني عيسى

الكلية : إدارة الأعمال قسم اقتصاديات المال والأعمال

العنوان: الاردن /عمان/ المقابلين

الهاتف :0799100950

الايميل: nebal.baniessa@yahoo.com